جامعة ابن خلدون –تيارت–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم المالية والمحاسبة

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

في شعبة: مالية ومحاسبة تخصص: محاسبة وجباية

أثر العبء الضريبي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة نفطال فرع الغاز المميع–تيارت(2019–2021)

إعداد الطلبة: الأستاذ المشرف:

- خليفة عمر الدكتورة: مفتاح فاطمة
- شلي نورالدين

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ:	الدرجة العلمية	الصفة
بلكرشة رابح	أستاذ محاضر (أ)	رئيسا
مفتاح فاطمة	أستاذ محاضر (ب)	مقررا
بن قطيب علي	أستاذ محاضر (أ)	مناقشا
ظريف فاطمة	أستاذ مساعد (ب)	مناقشا

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: ../../....

السنة الجامعية: 2022/2021

جامعة ابن خلدون –تيارت–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

في شعبة: مالية ومحاسبة تخصص: محاسبة وجباية

أثر العبء الضريبي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة نفطال فرع الغاز المميع–تيارت(2019–2021)

إعداد الطلبة:

- خليفة عمر
- شلي نورالدين

الأستاذ المشرف:

الدكتورة: مفتاح فاطمة

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ:	الدرجة العلمية	الصفة
بلكرشة رابح	أستاذ محاضر (أ)	رئيسا
مفتاح فاطمة	أستاذ محاضر (ب)	مقررا
بن قطيب علي	أستاذ محاضر (أ)	مناقشا
ظريف فاطمة	أستاذ مساعد (ب)	مناقشا

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: ../../....

السنة الجامعية: 2022/2021

شكر

الحمد لله الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى، الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات على أن وفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع.

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة القديرة مفتاح فاطمة على ما قدمته لنا من توجيهات وصبرها معنا على إنجاز هذا العمل.

كما نتقدم بشكر لأساتذة قسم علوم التسيير بجامعة ابن خلدون تيارت

كما لا يفوتنا أن نشكر أيضا عمال وموظفي مؤسسة نفطال لولاية تيارت.

الإهداء:

أهدي ثمرة هذا الجهد إلى:

التي جعل الله الجنة تحت أقدامهن وأمرنا ببرهان، حفظهم الله وأطال في أعمارهن

وآبائنا حفظهم الله.

إلى أفراد عائلتي وزملائي

وإلى أساتذتي الكرام الذين لهم فضل كبير في وصولي إلى هذا المستوى لما قدموه لنا من دعم وتشجيع.

إلى جميع طلبة دفعة ماستر محاسبة وجباية

جامعة ابن خلدون تيارت وإلى كل من قدم لنا يد العون والنصح.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتويات **أرقام الصفحات**

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الاختصارات

قائمة الملاحق

مقدمة:.....أ

الفصل الأول:الاطار المفاهيمي للعبء الضريبي.....2

المبحث الأول: ماهية الضريبة 3

المطلب الأول: مفهوم الضريبة 3

المطلب الثاني: خصائص وقواعد الضريبة.....4

المطلب الثالث: أهداف وأهمية الضريبة 6

المبحث الثاني: العبء الضريبي وطرق قياسه.....8

المطلب الأول: المفاهيم العامة للعبء الضريبي.....8

المطلب الثاني: طرق قياس العبء الضريبي في المؤسسة الاقتصادية 11

الفصل الثاني: الاطار المفاهيمي للأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.....15

المبحث الأول: الأداء المالي والتحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية.....17

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي وأهميته 17

المطلب الثاني: معايير ومؤشرات قياس الأداء المالي 19

المطلب الثالث: مفهوم التحليل المالي وأهدافه 28

المبحث الثاني: أثر الضريبة على الأداء المالي للمؤسسة.....29

المطلب الأول: أثر الضريبة على مردودية المؤسسة.....30

المطلب الثاني: أثر الضريبة على مؤشرات التوازن.....33

الفصل الثالث :دراسة حالة مؤسسة نفطال (فرع الغاز المميع)–تيارت 37

المبحث الأول: تقديم مؤسسة نفطال 39

المطلب الأول: تعريف مؤسسة نفطال (وحدة تيارت).....39

المطلب الثاني: شرح وتفصيل الهيكل التنظيمي لوحدة نفطال –تيارت-.....44

المطلب الثالث: مهام وأهداف مؤسسة نفطال 48

المطلب الرابع: الضرائب التي تخضع لها مؤسسة نفطال 48

المبحث الثاني: دراسة تطبيقية لأثر العبء الضريبي على الأداء المالي لمؤسسة نفطال 50

المطلب الأول: عرض القوائم المالية.....49

المطلب الثاني: دراسة أثر العبء الضريبي على الأداء المالي لمؤسسة نفطال.....53

خاتمة:.....60

قائمة المراجع

الملاحق

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحات
الجدول(2-1)	نسب النشاط الأكثر استخداما وطرق حسابها	24-23
الجدول(3-1)	قدرة استيعاب المستودعات	39
الجدول(3-2)	الميزانيات المالية لفترة(2019-2021)	49
الجدول(3-3)	الميزانيات المختصرة للفترة(2019-2021)	50
الجدول(3-4)	حسابات النتائج للفترة (2019-2021)	51
الجدول(3-5)	نسبة المردودية المالية للفترة(2019-2021)	52
الجدول(3-6)	نسبة المردودية الاقتصادية للفترة(2019-2021)	53
الجدول(3-7)	قيمة رأس المال العامل في وجود الضريبة وعدم وجودها	54
الجدول(3-8)	قيمة احتياجات رأس المال العامل في وجود الضريبة وعدم وجودها	55
الجدول(3-9)	قيمة الخزينة في وجود الضريبة وعدم وجودها	56

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحات
الشكل(3-1)	مخطط للطريق العملية داخل المركز	40
الشكل(3-2)	الهيكل التنظيمي لوحدات نفطال	40
الشكل(3-3)	المنطقة (ZONE)	41
الشكل(3-4)	الهيكل التنظيمي للمؤسسة	42
الشكل(3-5)	الهيكل الوظيفي لمؤسسة نفطال -تيارت-	46

قائمة الاختصارات

قائمة الاختصارات

الرمز	الاسم بالعربية	الاسم بالأجنبية
TVA	الرسم على القيمة المضافة	taxe sur la valeur ajoutée
AETR	متوسط معدل الضريبة الفعلي الحدي	taux effectif marginal d'imposition
PVT	صافي القيمة الحالية للضرائب	Présent value taxe
PV	القيمة الحالية للأرباح قبل خصم الضرائب	Présent value
FR	رأس المال العامل	fonds de roulement
BFR	احتياجات رأس المال العامل	besion en fonds de roulement
BFRh	احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال	besion en fonds de roulement hors l'exploitation
ROA	العائد على الموجودات	Return On Assets
RB	النتيجة الإجمالية	résultat total
ROE	العائد على حق الملكية	Return On Equity
ENCC	الشركة الوطنية للإنشاءات وصناعة الغلايات	Entreprise Nationale de charpente et chaudronnerie
CM	مركز متعدد المنتوجات	centre multi-produits
CE	مركز التعمير المواد البترولية والتخزين والتوزيع	Centre Enfuteur
MCE	ملحق مركز تعمير المواد البترولية والتخزين والتوزيع	Mini Centre Enfuteur
DR	مستودع للتخزين والتوزيع المواد البترولية	Dépôt Relier
Rnet	النتيجة الصافية	résultat net
BFRex	احتياجات رأس المال العامل للاستغلال	besion en fonds de roulement pour l'exploitation
IBS	الضريبة على أرباح الشركات	impôt sur les bénéfices des sociétés
IRG	الضريبة على الدخل الإجمالي	impôt sur le revenu brut
TAP	الرسم على النشاط المهني	tirer parti de l'activité professionnelle

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحات
الملحق(1)	الميزانية المالية المفصلة لسنة 2019 (جانب الأصول)	70
الملحق(2)	الميزانية المالية المفصلة لسنة 2019 (جانب الخصوم)	71
الملحق(3)	الميزانية المالية المفصلة لسنة 2020 (جانب الأصول)	72
الملحق(4)	الميزانية المالية المفصلة لسنة 2020 (جانب الخصوم)	73
الملحق(5)	الميزانية المالية المفصلة لسنة 2021 (جانب الأصول)	74
الملحق(6)	الميزانية المالية المفصلة لسنة 2021 (جانب الخصوم)	75
الملحق(7)	جدول حسابات النتائج للفترة (2019-2021)	76-78

مقدمة

حتى تتمكن المؤسسات من الاستمرار والبقاء في السوق، أصبحت ملزمة بتطبيق الطرق والأدوات الضرورية في رسم وتنفيذ الاستراتيجيات الملائمة ضمن قطاع نشاطها، وبالتالي تحقيق التأقلم السريع مع متغيرات المحيط من جهة واغتنام الفرص المتاحة لها واستغلال مواردها بصفة أحسن من جهة أخرى والذي يظهر من خلال التسيير الجيد والتحكم في مختلف التكاليف، خاصة التكاليف المتعلقة بالضريبة وذلك لأن الضريبة تعتبر من أهم المصادر التمويلية للحزينة العامة للدولة، تستعمل حصيلتها لتحقيق جملة من الأهداف والاختيارات الاقتصادية والاجتماعية، وللضريبة انعكاسات وتأثيرات اقتصادية ومالية بصورة مباشرة على الأعوان الاقتصاديين كالمؤسسات، وتعتبر المؤسسة وحدة اقتصادية تهتم بالتسيير والتحكم في مختلف الموارد المالية والبشرية، ويكون ذلك بالاستغلال الأمثل للموارد سالفة الذكر بأقل التكاليف وذلك لتحقيق أكبر النتائج وصولا الى تجسيد أحد أكبر الأهداف للمؤسسة، وهو تحقيق أعلى مستوى للمردودية، والتي تعتبر

من أولويات المؤسسات الاقتصادية، باعتبارها مؤشرا حقيقيا يسمح للمؤسسة بالحفاظ على رأس مالها أو قيمتها السوقية وتحسينها باستمرار، كما يمكنها من إعطاء نظرة كلية من مختلف جوانب نشاطها، وهو ما يسهل عليها فرض سيطرتها في القطاع الذي تنشط فيه، وبالتالي ضمان حفاظها على مكانتها في السوق. إذ تعد المردودية من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعتمد عليها المؤسسة في قياس مدى فعالية مختلف العناصر والعوامل التي تدخل في العملية الانتاجية والمرجع الأساسي في اتخاذ القرارات المالية والاقتصادية، ومن أهم أنواع المردودية التي تعبير بدقة عن الوضعية المالية للمؤسسة هي المردودية المالية بالإضافة إلى المردودية الاقتصادية، اللتان بدورهما تتأثران بقيمة الضرائب المفروضة على المؤسسة، باعتبار الضرائب من العوامل المؤثرة في المؤسسة كنظام مفتوح على محيطه الخارجي ومما سبق يمكننا صياغة الاشكالية التالية:

كيف يؤثر العبء الضريبي على الأداء المالي لمؤسسة نفطال؟

وللإحاطة بكل جوانب موضوع البحث قسمنا الإشكالية الرئيسية إلى أسئلة فرعية كالآتي:

- كيف يقاس العبء الضريبي؟ وما علاقته بالأداء المالي للمؤسسة؟
- هل هناك أثر للعبء الضريبي على المردودية الاقتصادية ومالية للمؤسسة؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- يعبر عن العبء الضريبي بنسبة الضرائب لمجمل الربح المحقق
- وجود علاقة عكسية بين العبء الضريبي والأداء المالي
- وجود أثر للعبء الضريبي على مردودية المؤسسة

أسباب اختيار الموضوع:

اجتمعت عدة أسباب كانت وراء اختيارنا لموضوع الدراسة، وهي:

- الرغبة في دراسة مواضيع المحاسبة وكل ما يتعلق بقياس الأداء المالي للمؤسسات.
- أهمية الموضوع كون تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية يعتبر أساس للتخطيط للمستقبل.
- ارتباط موضوع الدراسة ارتباطا وثيق بالتخصص (محاسبة وجباية)، والموضوع يبين العلاقة الوطيدة التي تربط بين الجباية والمحاسبة.
- دراسة العبء الضريبي وتبيان أثره على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

أهداف الدراسة:

إضافة لأسباب اختيار الموضوع، نتطلع من خلال دراستنا إلى:

- معرفة مدى التأثير الذي يمكن أن يحدثه العبء الضريبي على الأداء المالي للمؤسسة.
- توضيح العلاقة التي تربط بين العبء الضريبي والأداء المالي.
- دراسة الدور الذي تلعبه المردودية في التعبير عن الحالة المالية للمؤسسة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراستنا فيما يلي:

- في تشخيص العبء الضريبي وأثره على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية من أجل الحكم على قدرة المؤسسة على تحقيق مردودية من عدمها في ظل وجود العبء الضريبي.
- أهمية تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية لكونه العنصر الأساسي في تصحيح الانحرافات.

حدود البحث:

تم تحديد إطار دراستنا للموضوع في العناصر التالية:

الحدود الموضوعية: التركيز على تبيان أثر العبء الضريبي على الأداء المالي للمؤسسة.

الحدود المكانية: انحصرت دراستنا الميدانية على مستوى مؤسسة عمومية اقتصادية وهي: مؤسسة نفطال لولاية تيارت.

الحدود الزمانية: حددت الدراسة زمنيا بميزانية المؤسسة محل الدراسة للفترة الممتدة من سنة 2019 الى 2021.

منهجية الدراسة:

بهدف الاستجابة لمتطلبات هذه الدراسة، فقد تمت الاستعانة بالمناهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية والمالية حسب الحاجة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، فاستعمل الوصف في عرض الأطر النظرية للدراسة: مختلف التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالضريبة، العبء الضريبي، الأداء المالي والتحليل المالي بالنسبة للفصل الأول والثاني من هذه المذكرة، أما بخصوص الجانب الميداني اعتمدنا على جانب التحليل في لدراسة مختلف النسب المالية ومؤشرات المردودية الاقتصادية وحسابها وقياس مدى تأثير العبء الضريبي عليها وتحليل مختلف نتائج الجانب التطبيقي.

أدوات الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على مجموعة من المراجع التقليدية المتمثلة في الكتب، مذكرات ورسائل لنيل شهادة الدكتوراه والماجستير والماستر، والمقالات والمداخلات والملتقيات العلمية، بالإضافة إلى مراجع الكترونية محملة من شبكة الانترنت، واعتماد بعض اساليب جمع المعلومات في الدراسة الميدانية كالمقابلة والوثائق اضافة الى استخدام برامج الاعلام الالي (excel office) في اعداد القوائم المالية المختصرة.

الدراسات السابقة:

من خلال اطلاعنا على بعض الأبحاث والمواضيع حول الأداء المالي التي تناولها مجموعة من الباحثين من عدة جوانب مختلفة تمثلت في تقديم تعريفات حول مؤشرات الأداء المالي وطرق تقييم وقياس الأداء المالي حيث وقفنا على الدراسات التالية والمتمثلة في:

✓ دراسة بوطغان حنان تحت عنوان "**تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة الشركة الوطنية للبتروكيمياء**"، البحث عبارة عن مذكرة ماجستير في الاقتصاد وتسيير المؤسسات بجامعة 20 أوت 1955 بسكيكدة لسنة 2007، وكانت إشكالية البحث تعالج تقدير المردودية التي يطلبها المساهم أو المستثمر وما مدى التأثير على قرارات المؤسسة؟

تطرقت الباحثة في موضوعها إلى أهم المؤشرات الاقتصادية والمالية التي تسمح بدراسة المردودية، بهدف تديد العلاقة بين المردودية ومدى قدرة المؤسسة على النمو والتوسع، وتوصلت إلى أنه في الجانب المالي والاقتصادي يظهر وجود ضعف كبير في أدائها الاقتصادي لعدة أسباب منها التضخم في مصاريف العمال بالإضافة إلى الارتفاع الكبير لمستوى التكاليف الاستثنائية.

✓ دراسة تالي رزيقة "**تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة التجهيزات المنزلية EDIED** " البحث عبارة عن مذكرة ماستر جامعة أكلي محند أولحاج البويرة 2012، تدور إشكالية البحث حول دور المعايير والمؤشرات في تقييم الأداء المالي للمؤسسة وتهدف هذه الدراسة إلى:

- تحديد معايير تقييم الأداء المالي والمؤشرات المستخدمة وتفسيرها.
- التعرف على الأداء المالي للمؤسسة والعوامل المؤثرة فيه.

وتوصلت إلى أن مؤشرات التوازن المالي والسيولة والمردودية تعتبر من أهم الأدوات المعتمدة لمعرفة الوضعية المالية في المؤسسة.

✓ دراسة زاوش خولة تحت عنوان "**أثر الضريبة على أرباح الشركات على الهيكل المالي للمؤسسة دراسة حالة حضنة حليب للفترة 2011-2015**"، البحث عبارة عن مذكرة ماستر أكاديمي في علوم التسيير بجامعة المسيلة 2017/2016، وكانت الإشكالية حول مدى تأثير الضريبة على أرباح الشركات على الهيكل المالي للمؤسسة؟

حيث حاولت الباحثة معرفة كيفية تأثير الضريبة على أرباح الشركات على اختيار الهيكل المالي للمؤسسة وهل تساهم التحفيزات الجبائية في تخفيف العبء الجبائي على المؤسسة، وتوصلت إلى أن الزيادة في نسبة الضرائب تؤثر بشكل مباشر على النتيجة والقرارات التمويلية للمؤسسة.

✓ دراسة زكراوي عبد القادر "**أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة الحضنة**"، البحث عبارة عن مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية بجامعة محمد بوضياف سنة 2017، وكانت الإشكالية كالتالي: ما هو أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟

حاول الباحث تبيان أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي من خلال دراسة العلاقة الموجودة بينهما، وتوصل إلى أن التسيير الجبائي يساهم في تخفيض التكاليف الجبائية وبالتالي تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو تطرقها لأثر العبء الضريبي على مردودية المؤسسة ومؤشرات التوازن ومعرفة أثره على مؤسسة عمومية اقتصادية كبيرة محل الدراسة.

صعوبات الدراسة:

كأي دراسة أخرى فان درستنا أيضا لا تخلو من الصعوبات والمتمثلة فيما يلي:

- التحفظ من طرف المؤسسة في تقديم البيانات الحقيقية المتعلقة بالدراسة
- التضارب بين الأرقام الممنوحة من طرف المؤسسة محل الدراسة صعب علينا تطبيق جميع مؤشرات الدراسة واضطررنا للاكتفاء بمؤشرات التوازن المالي والمردودية.

هيكل البحث:

من أجل الالمام والاحاطة بمختلف جوانب موضوع البحث وتحقيق أهداف الدراسة، والاجابة على الاشكالية المطروحة، ومن ثم اختبار صحة الفرضيات، قمنا بتقسيم الدراسة حسب خطة متوازنة الى ثلاثة فصول:

الفصل الأول بعنوان العبء الضريبي، نتناول من خلاله ماهية الضريبة وصولا الى التعريف بالعبء الضريبي وطرق قياسه.

والفصل الثاني أدرج تحت عنوان الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، نتطرق من خلاله الى مفهوم الأداء المالي ومؤشرات قياسه مرورا بالتحليل المالي للمؤسسة لنختم الجانب النظري بأثر الضريبة على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.

وبالنسبة للفصل الثالث فقد خصصناه للجانب التطبيقي، حيث حاولنا تبيان العلاقة بين متغيرات الدراسة، بعد ذلك قمنا بعرض القوائم المالية خاصة بالمؤسسة واستخراج أثر العبء الضريبي على المردودية ومؤشرات التوازن المالي.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للعبء الضريبي

تمهيد

نظرا للأهمية الكبيرة للضريبة كمصدر أساسي لإيرادات الدولة من جهة وأعباء بالنسبة للمؤسسة من جهة أخرى باعتبارها اقتطاع نقدي تفرصه الدولة بصفة اجبارية على المؤسسة مما يؤدي الى نشوء علاقة بين المؤسسة وإدارة الضرائب ولذلك تسعى الدولة الى تطوير النظام الضريبي وتحسين اداءه بما يتناسب مع ظروفها الاقتصادية أما بالنسبة للمؤسسة فهي تحاول دائما تكييف مواردها حسب القوانين والتشريعات المعمول بها.

سنحاول في هذا الفصل تقديم بعض المفاهيم المتعلقة بالضريبة والعبء الضريبي وطرق قياسه ولذلك قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: ماهية الضريبة

المبحث الثاني: العبء الضريبي وطرق قياسه

المبحث الأول: ماهية الضريبة

تعتبر الضريبة مساهمة إلزامية من المؤسسة إلى الدولة وعبء غير مرغوب فيه بالنسبة للمؤسسة وفي هذا المبحث سنتطرق إلى مفهوم الضريبة وأهدافها وخصائصها وقواعدها.

المطلب الأول: مفهوم الضريبة

هناك عدة تعاريف للضريبة يمكن أخذ أكثر التعاريف شيوعا والمتمثلة فيما يلي:

- الضريبة اقتطاع مبلغ من المال تحصله الدولة من الأفراد بشكل إجباري وبدون مقابل من أجل تغطية أعباء الدولة.[1]
- فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العمومية بصورة نهائية مساهمة منه في تكاليف والأعباء العامة دون ان يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة.[2]
- الضريبة فريضة مالية نقدية تقتطعها الدولة جبرا من الأفراد بدون مقابل بهدف تمويل نفقاتها العامة.[3]
- عرف آدم سميث الضريبة على أنها عقد إيجار، فالدولة توجد وتخلق الخدمات والمرافق العامة والفرد يدفع لها الايجار نظير استخدامه لهذه المرافق.[4]

من التعاريف السابقة نستخلص التعريف التالي:

- الضريبة اقتطاع مالي اجباري من دخول وثروات المكلفين كل حسب مقدرته التكليفية تفرضه الدولة أو احدى هيئاتها العامة بصورة نهائية وبدون مقابل بهدف تحقيق منفعة عامة تعود على أفراد المجتمع.

[1] سمير صلاح الدين حمدي، "**المالية العامة**"، الطبعة الأولى، منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان، 2015، ص123.

[2] محمد عباس محرزي، "**مدخل إلى الجباية والضرائب**"، دار النشر itcis، عين البنيان، الجزائر، 2010، ص10.

[3] عادل فليح العلي، "**المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**"، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص91.

[4] فؤاد توفيق، "**محاسبة ضريبية**"، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص11.

المطلب الثاني: خصائص وقواعد الضريبة

من خلال التعاريف السابقة يمكن تلخيص خصائص وقواعد الضريبة فيما يلي:

أولا: خصائص الضريبة

- ✓ **الضريبة التزام نقدي:** إن الأصل في الضريبة أنها مبلغ من النقود أي اقتطاع نقدي وهذا يعكس التطور الحاصل في شكل الضريبة التي ظهرت في بادئ الأمر في صورة أعمال إلزامية من جهة ومن جهة أخرى يظهر الطابع النقدي للمجتمعات المعاصرة فضلا عما تتصف به النقود من مزايا ويشمل الطابع النقدي ثلاث جوانب تتمثل في الوعاء، التصفية، والتحصيل.[1]

فوعاء الضريبة غالبا م يتكون من عناصر نقدية قابلة للتقدير النقدي وهذا لا يعني أنه لا يمكن فرض ضرائب على عناصر غير نقدية. أما بالنسبة لتصفية الضريبة فغالبا ما يتطلب تحديد معدل حسابي يطبق على الوعاء المقدر ماليا. وبالنسبة للتحصيل فهي المرحلة التي لا يظهر فيها الطابع النقدي للضريبة واضحا ويتم تحصيل الضريبة نقدا سواء كان باستخدام النقود القانونية أو الشبكات المصرفية أو بطاقات الائتمان أو غيرها من وسائل الدفع.

- ✓ **الضريبة فريضة إجبارية:** إن الضريبة تفرض جبرا وإن المكلف ليس مخيرا في دفعها وإنما يتم دفعها بقوة القانون وأي تخلف عن تسديد الضريبة في الموعد المحدد يعرض المكلف للمساءلة القانونية والغرامات الجزائية. وإن الدولة هي التي تحدد مقدار الضريبة ومواعيد وكيفية التسديد وتمارس الدولة ذلك ضمن مفهوم السيادة الوطنية للدولة.[2]
- ✓ **الضريبة تفرض من قبل الدولة وبدون مقابل:** إن الضريبة لا يمكن أن تفرض وتدل أو تلغى إلا بقانون فإن أغلب التشريعات المالية جعلت أحكام قانون الضريبة ملزما للدولة كما هي ملزمة للأفراد. وإن للأفراد الحق في اللجوء إلى القضاء حين يشعرون بالتعسف في تطبيق جباية الضريبة كما أن الضريبة تدفع بدون مقابل أو أ، دافعها لا يؤديها لغرض الحصول على فائدة خاصة به أي أن المكلف لا يحصل على مقابل دفع الضريبة على منفعة خاصة به فهو يدفعها بصفته فردا في المجتمع ن المكلف لا يحصل على مقابل دفع الضريبة على منفعة خاصة به فهو يدفعها بصفته فردا في المجتمع وليس معنى ذلك أن دافع الضريبة لا يستفيد منها بل يستفيد من الضريبة بصفته فردا في الجماعة وتحقيق منفعة عامة.[3]

---

[1] محمد خصاونة، "**المالية العامة النظرية والتطبيق**"، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص90.

[2] المرجع نفسه، ص91.

[3] علي زغدود، "**المالية العامة**"، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005، ص178.

- ✓ **الضريبة فريضة تهدف للوفاء بمقتضيات السياسة العامة للدولة:** أي أن الغرض الرئيسي من فرض الضرائب هو تحقيق المصلحة العامة وقد ادرجت القوانين المشرعة الخاصة بعد اعلان حقوق الإنسان والمواطن الذي أصدرته الثورة الفرنسية عام 1789 م على جعل الضريبة الغطاء الأساسي لتغطية النفقات العامة وليس لإشباع الحاجات الخاصة للملوك.[1]
- ✓ **الضريبة تدفع بشكل نهائي ولا تسترد:** أي لا ترد إلى دافعها إلا إذا تم دفعها بصورة غير قانونية أو نتيجة خطأ. فالأساس في الضريبة أن تدفع أولا ثم إذا كان هناك خطأ تسترد وفي كل الأحوال لا يجوز رد مبلغ الضريبة حتى ولو أثبت دافعها أنه لم يستفد من خدمات الدولة وأن الحكومة لم تقم بإنفاقها أو بأنه هناك فائض في ميزانية الدولة.[2]
- ✓ **يتم فرض الضريبة بقانون:** أي أنه يتم فرضها وتحصيلها وإلغاءها والإعفاء منها بموجب نصوص قانونية يترتب على ذلك نتيجة مهمة وهي حفظ حقوق المكلفين بدفع الضريبة.[3]
- ✓ **يعتبر دين الضريبة دين ممتاز:** أي أنه له الأولوية قبل غيره من ديون الممول ولا يسبقه في ذلك أي دين إلا المصروفات القضائية.[4]
- ✓ **دين الضريبة مقدم قبل توزيع تركة الممول المتوفي:** فلا يجوز لأحد الورثة ضمان سداده بعد ذلك فهو دين مستحق بمجرد الوفاة.[5]

ثانيا: قواعد الضريبة

- **قاعدة العدالة:** يقصد بقاعدة العدالة أن يوزع العبء الضريبي بما يتناسب مع القدرة المالية للمكلفين على أن يتحملوا عبئها ويخضعوا لها دون محاباة أو تفضيل.[6]
- **قاعدة اليقين:** وتعني هذه القاعدة أن تكون الضريبة محددة ومعلومة وواضحة بدون أي غموض بالنسبة للمكلف وأن يكون سعرها ووعائها وميعاد دفعها وطريقة تحصيلها وإجراءاتها معلومة بصورة مسبقة لدى المكلف.[7]

---

[1] سمير صلاح الدين حمدي، "**المالية العامة**"، مرجع سبق ذكره، ص129.

[2] علي زغدود، "**المالية العامة**"، مرجع سبق ذكره، ص178.

[3] سمير الشاعر، "**المالية العامة والنظام المالي الإسلامي**"، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2011، ص109.

[4] المرجع نفسه، ص109.

[5] علي زغدود، "**المالية العامة**"، مرجع سبق ذكره، ص178.

[6] أعاد حمود القيسي، "**المالية العامة والتشريع الضريبي**"، الطبعة الثامنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص128.

[7] المرجع نفسه، ص128.

- **قاعدة الملائمة في التحصيل:** تقضي هذه القاعدة أن يكون ميعاد دفع الضريبة مناسبا وملائما للقدرة المالية للمكلف (وقت الحصول على الأجر) وهو الوقت الذي يكون فيه المكلف أكثر قدرا وتقبلا للعبء الضريبي.[1]
- **قاعدة الاقتصاد في التحصيل:** إن قاعدة الاقتصاد في التحصيل يراد بها أن ما يصرف من نفقات يجب أن تكون ضئيلة ومتدنية إلى أقصى حد ممكن مقارنة بحصيلتها.[2]
- **قاعدة الثبات:** يقصد بها ألا تتغير حصيلة الضرائب تبعا للتغيرات التي تطرأ على الحياة الاقتصادية وخصوصا ف أوقات الكساد وذلك لأن حصيلة الضريبة تزداد عامة في أوقات الرخاء بسبب ازدياد الدخول والإنتاج.[3]
- **قاعدة المرونة:** يقصد بها أن يكون تغير الدخل مصحوبا من الناحية الزمنية وقدر الإمكان بالتغير في الحصيلة الضريبية، بمعنى آخر فإن الضريبة المرنة هي التي نزداد حصيلتها نتيجة لازدياد معدلاتها مع عدم انكماش وعائها ومن ثم إلى انخفاض حصيلتها.[4]

المطلب الثالث: أهداف وأهمية الضريبة

نقدم من خلال هذا المطلب أهداف وأهمية الضريبة:

أولا: أهداف الضريبة

تتمثل أهداف الضريبة فيما يلي:

✓ **الهدف المالي:** لقد كان الهدف المالي قديما ومزال للوقت الحاضر يعتبر من الأهداف الرئيسية من وراء فرض الضريبة، حيث أن معظم الدول تعتمد على الأموال التي تحصلها من الضرائب لتمويل نفقاتها المختلفة. فمع ازدياد تدخل الدولة وازدياد حجم وطبيعة الخدمات التي تقدمها لمواطنيها والقاطنين لديها من تعليم وصحة وغيرها. وازدياد حجم نفقات الدولة بشكل متسارع. أدى ذلك إلى زيادة اعتماد الدول على فرض ضرائب جديدة مما أدى إلى تنوع الضرائب التي تفرضها الدولة والتي تسمح بتوفير الموارد المالية للدولة بصورة تضمن لها الوفاء بالتزاماتها اتجاه الانفاق على الخدمات المطلوبة لأفراد المجتمع.[5]

---

[1] حميد بوزيدة، "**جباية المؤسسات**"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2007،ص11.

[2] المرجع نفسه، ص11.

[3] عبد الغفور إبراهيم أحمد، "**مبادئ الاقتصاد والمالية العامة**"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص239.

[4] المرجع نفسه، ص239.

[5] حميد بوزيدة، "**جباية المؤسسات**"، مرجع سبق ذكره، ص8.

- ✓ **الهدف السياسي**: لقد أصبحت الضريبة مرتبطة يشكل مباشر بمخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة، ففرض رسوم جمركية مرتفعة على منتجات بعض الدول وتخفيضها على منتجات دول أخرى يعتبر استعمالا للضريبة للأهداف السياسية.[1]
- ✓ **الهدف الاجتماعي**: ذلك بتحقيق التوزيع العادل لعبء الضريبة من خلال تقرير بعض الإعفاءات بالنسبة للسلع الضرورية والتي لها تأثير مباشر على الاستهلاك العام ومستلزمات الإنتاج مثل اللبن والاسمدة والمبيدات والاخشاب وبعض أنواع الحديد، فهي ضريبة ذات ابعاد اجتماعية لمراعاة محدودي الدخل عن طريق الاعفاء من الضريبة لسلع الاستهلاك اليومي وتخفيضها إلى 15% على بعض مستلزمات الإنتاج الإضافية، وتحمل ذوي الدخول المرتفعة بعبء ضريبي على استهلاك سلع القادرين.[2]
- ✓ **الهدف الاقتصادي**: تستخدم الضرائب لتحقيق الاستقرار عبر الدورة الاقتصادية عن طريق تخفيض الضرائب وذلك بتشجيع المنتجين على التصدير حيث يسمح القانون برد الضريبة على السلع إذا تم تصديرها للخارج وكذلك رد الضريبة التي تكون قد دفعت على مكوناتها. ويساهم ذلك في تحقيق أهداف خطة التنمية الاقتصادية وفي توازن ميزان المدفوعات وتحقيق فائض من العملات الأجنبية وتشجيع الإنتاج والاستثمار والحد من الاستهلاك ومعالجة التضخم.[3]

ثانيا: أهمية الضرائب

تلعب الضرائب دورا هاما في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة وتكمن هذه الأهمية فيما يلي:[4]

1. **أهمية الضرائب بالنسبة للمالية العامة**: تلعب الضريبة دورا أساسيا في تمويل نفقات الدولة الخاصة بالخدمات العمومية الأساسية: الامن، الصحة، التعليم ... الخ. فهي تسمح للدولة بممارسة وظائفها من خلال تمويل نشاطاتها وتوفير الموارد المالية الضرورية لها، وكذلك تعمل على وجه الخصوص في التعامل مع تكاليف التشغيل والاستثمارات التي تتطلبها تنفيذ وتمول الخدمات العامة الأساسية مثل الدفاع عن الوطن، السلامة العامة، ... وبالمثل فإنها يمكن أن تسهم في تمويل البنية التحتية اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والطرق والمدارس والجامعات والمستشفيات وغيرها، والحكومة تمول أنشطتها من الموارد العادية أو عن طريق الاقتراع.

---

[1] سمير الشاعر، "**مالية عامة والنظام المالي الإسلامي**"، مرجع سبق ذكره، ص112.

[2] محمد عباس بدوي، أميرة براهيم عثمان، فؤاد السيد مليجي، "**محاسبة ضريبية**"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2001، ص374.

[3] المرجع نفسه، ص374.

[4] رضا خلاصي، "**شذرات النظرية الجبائية**"، دار الهومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص49-50.

2. **أهمية الضرائب بالنسبة للمواطنين:** يعتبر أفراد المجتمع المعنيين بتحمل الضريبة والمستفيدين منها انطلاقا من الخدمات الممولة بالضريبة فهم يتضامنون في تسديدها للحصول على مقابل مادي أو معنوي ويتم تمويل أي خدمة عامة مجانية من الضرائب وبالتالي إذا كان الطلاب لا يهتمون بتمويل دراستهم لان الكل يتم على نفقات الجامعة والتي هي أساسا أصل مواردها الضرائب. وفي كل نشاط اقتادي واجتماعي يتحمل المكلف الضريبة إما كمستخدم لخدمة مجانية أو مدعومة أو كدافع للضرائب والذي يدفعها ظاهرة أو مخفية بوعي أو بغير وعي لذلك.
3. **أهمية الضرائب بالنسبة للمؤسسة:** تعتبر الضريبة ذات أهمية للمؤسسة كونها عبء يؤثر على قراراتها التمويلية، التنافسية والاستثمارية لهذا نجد أن المؤسسة مطالبة باعتماد استراتيجية في ترشيد الاستخدام الأمثل للموارد مع مراعاة الالتزام الضريبي.
4. **أهمية الضرائب في الاقتصاد:** تظهر من خلال حصتها ومساهمتها في اقتصاد الدولة وتأثيرها على عوامل الإنتاج لإحداثها تغيرات اقتصادية واجتماعية كونها تستخدم لتوجيه الاستثمار وما تعكسه في معدلات النمو وتحقيق الرفاهية واستخدامها كوسيلة لتوجيه الاستهلاك العام وكأداة لإعادة توزيع الدخل الوطني بما يتناسب مع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

المبحث الثاني: العبء الضريبي وطرق قياسه

للعبء الضريبي تأثير على المؤسسة بصفة عامة وعلى أدائها المالي بصفة خاصة فالمؤسسة تتأثر اتجاه أي اقتطاع ضريبي يمس موجوداتها، إذ أن الضغط الضريبي العالي الذي تتعرض له في بعض الأحيان قد يؤدي إلى إحداث اختلال في نشاطها.

المطلب الأول: المفاهيم العامة للعبء الضريبي

أولا: مفهوم العبء الضريبي

- ✓ يعرف على أنه تلك الآثار التي تحدثها الضريبة على أسعار عوامل الإنتاج.[1]
- ✓ هو إجمالي ما تحمله المكلف من ضرائب خلال فترة زمنية معينة منسوبا إلى الناتج المحلي الإجمالي.[2]

[1] حامد عبد المجيد دراز، "**النظم الضريبية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002-2003، ص92.

[2] الوليد طلحة، "**العبء الضريبي**"، صندوق النقد العربي، سلسلة موجز سياسات، العدد 09، ديسمبر 2019، www.AMF.org.

- ✓ يقصد بالعبء الضريبي مقدار ما يتحمله المكلف من أعباء مالية واقتصادية نتيجة استقرار الضرائب المفروضة عليه بصفة نهائية.[1]
- ✓ كما عرف Bent Hansen وMusgrave العبء الضريبي على أنه التغيرات الناشئة من فرض الضريبة على توزيع الدخل حيث ينتج عنه آثار على استخدام الموارد الاقتصادية وعلى الإنتاج الوطني وعلى توزيع الدخل.[2]
- ✓ مما سبق يمكن تقديم تعريف شامل للعبء الضريبي كالآتي:

هو قدرة المؤسسة الاقتصادية على تحمل الآثار التي تحدثها جميع الضرائب والرسوم التي يفرضها النظام الجبائي حيث تعمل المؤسسة على تجنب الاقتطاعات الضريبية والرسوم المفروضة عليها عن طريق تحميل كلي أو جزئي لجهة أخرى أو التهرب منها.

ثانيا: مواجهة المؤسسة للعبء الضريبي

تشكل الضريبة عبئا ماليا على عاتق المؤسسة، لذا تعمل جاهدة لمواجهته وتجنبه أو مقاومته قصد إزالته أو التخفيف من حدته، وهذا بانتهاج طرق قانونية أو غير قانونية. وأثناء مواجهة المؤسسة للعبء تكون بصدد المفاضلة أو اختيار المزيج المناسب لها بي العناصر التالية:

- التكيف مع العبء الضريبي.
- نقل العبء الضريبي.
- التهرب الضريبي.

I. **التكيف مع العبء الضريبي**: يقصد به مختلف التعديلات التصرفات التي تقوم بها المؤسسة بإحداثها على مختلف أنشطتها ودخولها قصد تجنب أو تخفيض العبء الضريبي. وتتمثل هذه التعديلات في تصرفات عديدة منها:

- تخفيض النشاط الإنتاجي الذي فرضت عليه ضرائب مرتفعة.
- إضعاف الميل للاستثمار نتيجة انخفاض الأرباح بسبب فرض الضرائب.
- الامتناع عن توظيف رؤوس الأموال في بعض الميادين الخاضعة لضرائب مرتفعة.
- تعديل طرق الإنتاج والعلاقات القائمة بين المنتجين والمشترين.

[1] محمد حمر العين، "**أثر الضريبة على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، أطروحة دكتوراه، كليه العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2019، ص32.

[2] بوبكر نبق، "**أثر العبء الضريبي على الجباية العادية في النظام الضريبي الجزائري–الضرائب المباشرة نموذج**"، مجلة الدراسات، العدد الاقتصادي 01، ص123-124.

- الامتناع عن الاستيراد أو تصدير السلع المفروضة عليها رسوم جمركية مرتفعة.

II. **نقل العبء الضريبي:** هو تلك العملية التي يتمكن بموجبها دافع الضريبة من نقل ما دفعه من ضرائب كليا أو جزئيا إلى الغير مستعينا في ذلك على بعض القوى الاقتصادية وعلى شرطين أساسيين هما:[1]

- أن يكون موضوع الضريبة سلعة ينتجها المكلف القانوني أو خدمة يقوم بها قصد مبادلتها.
- أن يكون رفع ثمن السلعة أو الخدمة ممكنا ويتعلق هذا الشرط بموضوع تكوين الأثمان.

ويمكننا التمييز بين ثلاثة أشكال لنقل العبء الضريبي:[2]

- **النقل الضريبي الكلي والجزئي:** يمكننا التمييز بين ثلاث حالات:

✓ ضرائب لا يمكن نقلها نهائيا مثل الضرائب على الأشخاص والضرائب على الشركات.

✓ ضرائب يمكن نقل عبئها جزئيا يتعلق الأمر بالضرائب المفروضة على الأشخاص الذين يدخلون في معاملات مع الآخرين مثل TVA على المنتجات.

✓ ضرائب يمكن نقلها بالكامل وهي تلك التي يمكن تضمينها كلية في الأسعار إلا أن Musgrave يعتقد أنه من الصعب نقل كامل العبء الضريبي لأن ذلك يتعلق بعوامل اقتصادية عديدة.

- **النقل الأمامي والنقل الخلفي:**

يكون النقل أماميا عندما تفرض الضريبة في مرحلة معينة من مراحل الإنتاج أو التداول، ويكون الممول قادرا على نقلها إلى المرحلة التالية له كأن يقوم المنتج أو المستورد بنقل الضريبة التي دفعها إلى المشتري عن طريق إدماجها في سعر البيع.

ويكون النقل خلفيا عندما يتمكن دافع الضريبة من نقلها إلى مرحلة سابقة له، كأن يقوم المنتج بنقل الضريبة التي يدفعها إلى عوامل الإنتاج المستخدمة في إنتاج السلعة عن طريق خفض أسعارها (تخفيض أجور العمال) بمقدار الضريبة أو جزء منها.

- **النقل المقصود وغير المقصود:** يكون النقل مقصودا عندما يكلف المشرع الضريبي أشخاصا بدفع ضرائب معينة معتقدا قدرتهم على نقلها وينجحون في نقلها للغير، أما إذا كلف المشرع أشخاصا بضرائب معتقدا عدم قدرتهم على نقلها ونجحوا في عملية النقل فيعتبر هذا النقل غير مقصود.

III. **التهرب الضريبي:** يعتبر التهرب الضريبي مخالفة غير مشروعة تتم من خلال مخالفة النصوص التشريعية ونميز بين نوعين من التهرب:[3]

---

[1] عادل أحمد حشيش، "**أساسيات المالية العامة**"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1992، ص190.

[2] عبد المجيد قدي، "**المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003، ص142-143.

[3] أحمد عبد السلام علام، "**المالية العامة** "، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر 2012، ص174-175.

✓ **الغش الضريبي:** إما يكون من خلال الدفع بجهل الممول بنصوص القانون أو عدم عمله بالنصوص وبالشرائح التي تلزمه دفع الضريبة وبالتالي لا يدفعها وإما أن يتجه إلى القيام بتصرفات تخالف شفافية التسليم بتطبيق القانون الضريبي كما لو قام المنتج بإخفاء السلع التي ينتجها الواجب دفع الضرائب عليها، وإما أن يقوم بتهريب السلع المستوردة حتى لا تخضع للتعريفة الجمركية.

✓ **التجنب الضريبي:** هي عملية تخلص مشروعة من دفع الضريبة وذلك من خلال استخدام أو اللجوء إلى ثغرة موجودة في التشريع (أي انه لا يوجد مخالفة للنصوص القانونية). ويقصد به أيضا امتناع الفرد عن القيام بأي تصرفات تؤدي إلى دفع الضريبة فهو مثلا يرفض استيراد أي سلعة أجنبية يتوجب على استيرادها دفع ضريبة جمركية وهذا التجنب أمر لا يعارضه القانون إذ أنه لا يتضمن مخالفة لأحكامه.

المطلب الثاني: طرق قياس العبء الضريبي في المؤسسة الاقتصادية

يمكن قياس العبء الضريبي باستعمال أربع صيغ للقياس تعتمد كلها في جانب البسط على مبلغ الاقتطاعات الضريبية وفي جانب المقام على مبلغ القيم المضافة، الإنتاج الخام، أو مبلغ رقم الأعمال، وهي مبالغ متوفرة ومسجلة في الدفاتر المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية.

أولا: قياس العبء الضريبي الإجمالي

- **خلال الدورة التشغيلية الأخيرة:** يمكن قياس العبء من خلال جمع كافة مبالغ الضرائب الظاهرة على مستوى جدول حسابات النتائج واستخراج نسبتها من رقم الأعمال كالتالي:

$$\text{العبء الضريبي الاجمالي} = \frac{\sum \text{الضرائب المحتملة} \left(\text{على النشاط على الارباح مختلفة} \right)}{\text{رقم الاعمال}}$$

- **خلال مجموعة من الدورات القادمة متوسط معدل الضريبة الفعلي الحدي AETR:** هو متوسط معدل الضريبة الفعلي يقيس نسبة من قيمة المشروع التي يتم دفعها من الضرائب وبالتالي يتم حسابه بأنه صافي القيمة الحالية لضرائب المؤسسة مقسوما على القيمة الحالية لتدفقات الأرباح قبل الخصم[1]. والموضحة بالعلاقة التالية:

$$\boldsymbol{AETR = \frac{PVT}{PV}}$$

PVT : صافي القيمة الحالية للضرائب.

[1]Peter Birch Sorensen, "**Estimating Effective tax rates on corporate income**,« Département of economics, University of Copenhagen, november,2008,p1-2,https://dors.dk/.

PV : القيمة الحالية للأرباح قبل خصم الضرائب.

وبالتالي يعبر عن جزء من قيمة المشروع الذي يدفع في الضرائب ومنه متوسط معدل الضريبة الفعلي الحدي يحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل الضريبة الفعلي الحدي} = \frac{\text{\% الضرائب المدفوعة}}{\text{الدخل الصافي للمؤسسة}}$$

ثانيا: قياس العبء الضريبي الجزئي.

يمكن قياس الأعباء الجزئية من خلال الاعتماد على ثلاثة صيغ للقياس تعتمد كلها على الاقتطاع الضريبي.

1. **استعمال القيمة المضافة:** يعبر الإنتاج الداخلي الخام عن مجموع القيم المضافة الخام التي حققتها مختلف الفروع أو القطاعات والتي تتميز بأنها قابلة للتجميع دون أن تطرح أي مشكل مما يعني أن القيمة المضافة داخل المؤسسة الاقتصادية ستمثل مجمع الإنتاج الداخلي الخام. وعليه يمكن حساب معدل العبء الضريبي باستعمال العلاقة التالية:

$$\text{معدل العبء الضريبي} = \frac{\text{مبلغ الاقتطاع الضريبي}}{\text{القيمة المضافة}} \times 100$$

ويسمح هذا المعدل بقياس الأثر الذي يمارسه الاقتطاع الضريبي على القيمة المضافة وتظهر أهميته بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية من الأهمية التي تكتسبها القيمة المضافة داخلها. ذلك أن المؤسسة تعتمد عليها عند توزيع مختلف المداخيل في شكل أجور العاملين، ضرائب ورسوم للدولة والجماعات المحلية، فوائد للمدينين، أرباح للمساهمين وما تبقى من القيمة المضافة تستحوذ عليه المؤسسة لتدعيم التمويل الذاتي الخاص بها.[1]

2. **استعمال الإنتاج الخام:** يعرف الإنتاج الخام للمؤسسة على أنه مجموع السلع والخدمات المنتجة من قبل المؤسسة خلال فترة محاسبية معينة وعليه فإن الإنتاج الخام داخل المؤسسة يتمثل في رقم الأعمال مضافا

[1] العربي دغموش، نوال جغلوف ثلجة، "**محاولة تقيم الضغط الجبائي في المؤسسة الاقتصادية**"، مجلة الاقتصاد والمجتمع، مخبر المغرب الكبير، العدد الثاني، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2004، ص150.

إليه قيمة التغير في المخزون وإنتاج المؤسسة لذاتها.[1] ويمكن حساب معدل العبء الضريبي انطلاقا من هذه القيمة وفقا للعلاقة التالية:

$$\text{معدل العبء الضريبي} = \frac{\text{مبلغ الاقتطاع الضريبي}}{\text{الإنتاج الخام}} \times 100$$

3. استعمال رقم الأعمال: يسجل على الإنتاج الخام داخل المؤسسة الاقتصادية بأنه يتكون من عناصر مقيمة بسعر التكلفة وعناصر أخرى مقيدة بسعر البيع، وتتمثل هذه الأخيرة في رقم الأعمال المحقق الذي يحتل أهمية كبرى بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية، فهو يعبر عن قدرتها البيع، كما أن المبيعات المتوقعة خلال السنة سوف تحدد حجم الإنتاج والتموين ومقدار التمويل. تحقق المؤسسة الاقتصادية رقم الأعمال بمناسبة عمليات البيع للمنتجات، السلع وكذا بمناسبة تأديتها لخدمات معينة بمقابل، لذلك تستعمل المحاسبة العامة مبلغ حساب مبيعات البضاعة، مبلغ حساب الإنتاج المباع، ومبلغ حساب تأدية الخدمات للتعبير عن رقم الأعمال خارج الرسم.[2] ويمكن تشكيل العلاقة التالية:

$$\text{معدل العبء الضريبي} = \frac{\text{مبلغ الاقتطاع الضريبي}}{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}} \times 100$$

تسمح هذه النسبة للمؤسسة بأن تعرف نصيب الذي يقتطع في شكل ضرائب ورسوم من كل 100 دج من رقم الأعمال خارج الرسم.

[1] يحي لخضر، "**دور الامتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى بسكرة**"، رسالة ماجستير، علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2007، ص77-78.

[2] العربي دغموش، نوال جغلوف ثلجة، مرجع سبق ذكره، ص150-151.

خلاصة

تعد الضريبة اقتطاع مالي إجباري من المكلف لصالح الدولة وبدون مقابل حيث تؤسس الضريبة وفقا لمجموعة من القواعد والخصائص المتعارف عليها والتي تهدف من خلالها الدولة لتمويل الخزينة من أجل تغطية التزاماتها.

وعليه فالضريبة بشكل عام تعد من أهم مصادر التمويل بالنسبة للدولة وتعتبر عبئا يؤثر على المؤسسة بشكل عام وعلى أدائها المالي ومردوديتها بشكل خاص.

يعتبر العبء الضريبي مقدار ما تتحمله المؤسسة من أعباء الضرائب التي يفرضها عليها النظام الجبائي حيث تعمل المؤسسة على تكييف مواردها للوصول إلى أعلى مردودية عن طريق تحقيق أقل نسبة للعبء الضريبي من خلال مواجهته قصد التخفيف من حدته بانتهاج طرق قانونية أو غير قانونية والمتمثلة في التهرب والغش الضريبي.

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

تمهيد

يعتبر الأداء المالي من المقومات الأساسية لمسيري المؤسسات الاقتصادية فهو الهدف الأساسي الذي يسعى كل مسير إلى تحسينه، وعليه تعتبر دراسة الأداء المالي إحدى الأساليب المهمة في تحديد وضع المؤسسة ماليا. فهو يكشف عن الكثير من العقبات التي تعتبر سببا في بعض المشاكل التي يمكن للمؤسسة الوقوع فيها ويعتبر أداة تحفيزية لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها نحو المؤسسات الناجحة، ويضاف إلى ذلك أنه أداة لتحفيز العاملين والإدارة لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج ومعايير مالية أفضل من سابقتها، ولتقييم الأداء المالي يجب استعمال معايير ومقاييس من أجل معرفة وضعية المؤسسة.

وعلى هذا الأساس قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين كالآتي:

- **المبحث الأول: الأداء المالي والتحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية**
- **المبحث الثاني: أثر الضريبة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**

المبحث الأول: الأداء المالي والتحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية

يعتبر الأداء المالي أحد أهم العناصر الأساسية بالنسبة لمسيري المؤسسة، حيث يوفر لهم نظام متكامل للمعلومات الدقيقة والموثوق بها، وتعتبر أداة للحكم على كفاءة المؤسسات، كما يسعى التحليل المالي إلى تحديد أهم نقاط القوة والضعف المالي باستخدام بعض المؤشرات والمعايير لضبط الأداء المالي.

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي وأهميته

نتناول من خلال هذا المطلب مفهوم الأداء المالي وأهميته:

أولا: مفهوم الأداء المالي

- يعرف بمدى تحقيق القدرة الإيرادية في المؤسسة، أي قدرة هذه الأخيرة على توليد ايرادات سواء من أنشطتها الجارية أو الرأسمالية أو الاستثنائية، وذلك عن طريق تحقيق فائض من أنشطتها الموضحة سابقا.[1]
- كما يعرف على أنه المعبر عن أداء الأعمال باستخدام مؤشرات مالية كالربحية مثلا، ويمثل الركيزة الأساسية لما تقوم به المنظمات من أنشطة مختلفة.[2]
- يعرف على أنه نتائج المخرجات التي يتم الحصول عليها من المعلومات والمنتجات فهو يعبر عن المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام لتحقيقها وهو مفهوم يعكس كلا من الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها، أما البعض الأخر اعتبره من مجالات تقويم الأداء المهمة ويمثل نتاج هذا المنظور مقاييس موجه لتحقيق الأهداف أو الوقوف على مستوى الأرباح المحققة لاستراتيجية الشركة بالعمل على تخفيض التكاليف بالمقارنة مع الشركات المنافسة.[3]
- يعرف الأداء المالي على أنه تشخيص الوضع المالي للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة ومجابهة المستقبل من خلال اعتمادها على الميزانيات، حساب النتائج، الجداول الملحقة. وعلى هذا الأساس فإن تشخيص الأداء يتم بمعاينة المردودية ومعدل نمو الأرباح.[4]

---

[1]شذري معمر سعاد، "**دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة سونلغاز**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير فرع مالية مؤسسة، بومرداس، الجزائر، 2009، ص130.

[2]علاء فرحان طالب، إيمان شيحات المشهداني، "**الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**"، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص68.

[3]بورنيسة مريم، حنفري خيضر، "**فعالية المؤشرات الحديثة للأداء المالي في تحديد الملاءة المالية للمؤسسات الصناعية**"، مجلة المستقبل الاقتصادي، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، العدد السادس، الجزائر، ص101.

[4]نوبلي نجلاء، "**استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى بسكرة**"، رسالة دكتوراه تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015، ص149-150.

من التعاريف السابقة نستخلص التعريف التالي:

إن الأداء المالي هو قدرة المؤسسة على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط والأهداف المرسومة بالاستغلال الأمثل للموارد الموضوعة تحت تصرفها. بمعنى أن الأداء هو الكفاءة والفعالية.

ثانيا: أهمية الأداء المالي

- تتبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقويم أداء المؤسسة من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة والضعف في المؤسسة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين.[1]
- تظهر أهمية الأداء المالي أيضا وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال المؤسسة وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليتها وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعيقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للمؤسسات واستثمارها وفقا للأهداف العامة للمؤسسة والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة.[2]

وكذلك يمكن حصر أهمية الأداء المالي في الجوانب التالية:[3]

- ✓ تقييم ربحية المؤسسة.
- ✓ تقييم سيولة المؤسسة.
- ✓ تقييم تطور نشاط المؤسسة.
- ✓ تقييم مديونية المؤسسة.
- ✓ تقييم تطور توزيعات المؤسسة.
- ✓ تقييم تطور حجم المؤسسة.

[1] المرجع نفسه، ص 150.

[2] بن نذير نصر الدين، شملال أيوب، "**مداخلة للمشاركة في المؤتمر الوطني حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع**"، جامعة البليدة، الجزائر، 2017/4/24، ص 8.

[3] محمد محمود الخطيب، "**الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**"، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص46-47.

وبشكل عام يمكن توضيح أهمية الأداء المالي في إلقاء الضوء على الربحية، السيولة، التوازن المالي، إنتاجية ونمو المؤسسة. وكل هذه المقاييس تعد ضرورية وحاسمة لنجاح واستمرارية المؤسسة في محيط يتسم بالمنافسة.

المطلب الثاني: معايير ومؤشرات قياس الأداء المالي

أولا: معايير الأداء المالي: يرتكز تقييم الأداء المالي للمؤسسة على مجموعة من المعايير والمتمثلة فيما يلي:[1]

1) **المعايير التاريخية**: تعتمد هذه المعايير على الحكم على أداء المؤسسة الحالي انطلاقا من دراسة أدائها في الماضي، يكون ذلك عبر مقارنة قيمة المقياس الحالي مع قيمته في الماضي عند نفس المؤسسة.

2) **المعايير المستهدفة (المخطط لها)**: هي المعايير التي تكون بمثابة أهداف تسطرها المؤسسة وتتخذها كمعيار لتقييم أدائها عبر مقارنة النتائج المحققة بتلك الموضوعة كأهداف.

3) **المعايير الصناعية(القطاعية)**: هي المعايير الموضوعة من قبل هيئات مختصة محلية أو دولية بالنسبة للصناعات المنتمية لنفس قطاع النشاط، على أساسها يتم تقييم أداء المؤسسة بالمقارنة مع معايير القطاع الذي تنتمي إليه.

4) **المعايير المطلقة(النمطية)**: المعيار المطلق يعتمد على وجود خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسب معينة مشتركة بين جميع المنشآت، إذ يقوم المحلل المالي بتقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال مقارنة المقياس المحسوب مع المعيار المطلق.

ثانيا: مؤشرات قياس الأداء المالي

1. تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي:

تقوم المؤسسة دائما بمراقبة التوازن المالي الخاص بها باستعمال أدوات مالية لإبراز مدى توازنها ومن أهمها رأس المال العامل، احتياج رأس المال العامل والخزينة الصافية، وقبل أن نتطرق إليها سوف نحاول تسليط الضوء على مفهوم التوازن المالي وأهم مستوياته.

- **تعريف التوازن المالي**: يعرف بأنه التفاعل القيمي والزمني بين الموارد المالية للمؤسسة واستعمالاتها ويمثل التوازن المالي في لحظة معينة بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة وهو يعتبر الهدف الأساسي الذي

[1] نسرين قطاع، على جيش، "**أثر نظام المعلومات المحاسبية الإلكتروني على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 22، جامعة البويرة، الجزائر، 2003، ص500.

تسعى الدولة لبلوغه لأنه يمس استقرارها المالي.[1] ويمكن دراسة التوازن المالي من خلال المستويات الفرعية التالية:

- ✓ رأس المال العامل: وهو ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة المخصصة لتمويل الأصول المتداولة.
- ✓ الاحتياجات من رأس المال العامل: وهي رأس المال العامل الأمثل.
- ✓ الخزينة الصافية: هي مجموعة الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة معينة.

1)رأس المال العامل FR: يقصد به الموجودات المتداولة في المؤسسة، كما يمثل استثمارات الشركة قصيرة الأجل (النقدية والأوراق المالية قصيرة الأجل، الحسابات المدينة والمخزون) ومقدار الأموال اللازمة لتغطية تكاليف العمليات التشغيلية للشركة.[2]ونميز بين أربعة أصناف من رأس المال العامل هي:[3]

- **رأس المال العامل الدائم**: هو الفائض من الأموال الدائمة بالنسبة للأصول الثابتة ويحسب وفق العلاقة التالية: أصول ثابتة – اموال دائمة = $\boldsymbol{FR}$ الدائم
- **رأس المال العامل الخاص**: هو المقدار الإضافي من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة ويحسب بالعلاقة التالية: أصول ثابتة – أموال خاصة = $\boldsymbol{FR}$ الخاص

أو = ∑ الأصول المتداولة –∑ الدون

أو = رأس المال الدائم – (ديون طويلة + متوسطة الأجل)

- **رأس المال العامل الإجمالي**: هو مجموع عناصر الأصول التي يتكلف بها نشاط استغلال المؤسسة وهي مجموع الأصول التي تدور في مدة سنة أو أقل ويحسب كما يلي:

Frالإجمالي = ∑ الأصول المتداولة

أو = قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة

- **رأس المال العامل الخارجي**: هو الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من الغير لتمويل أصولها وتحسب:

FRالأجنبي = ∑ الديون

أو = ديون طويلة الأجل + ديون قصيرة الأجل

أو = ∑ الخصوم – الأموال الخاصة

---

[1]عبد الفتاح سعيد السرطاوي، عادل عيسى حسان، "**التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي لشركات المساهمة الصناعية في فلسطين دراسة حالة شركة الأدوية المدرة في بورصة فلسطين للفترة ما بين 2010–2017** "، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 04، العدد 02، جامعة المسيلة، الجزائر، 2019/12/26، ص151.

[2]جليل كاظم مدلول العارضي، "**الإدارة المالية المتقدمة مفاهيم نظرية وتطبيقات عملية**"، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص229-230.

[3]المرجع نفسه، ص230.

2)احتياجات رأس المال العامل BFR: هو ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول المتداولة والذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي.[1]ويحسب بالعلاقة التالية:

BFR = (الأصول المتداولة –النقدية) – (ديون قصيرة الأجل –السلفات المصرفية)

ونميز بين نوعين من احتياجات رأس المال العامل:[2]

- ✓ **BFRex للاستغلال = مخزونات + حقوق الاستغلال – ديون الاستغلال**
- ✓ **BFRh خارج الاستغلال = حقوق خارج الاستغلال – ديون خارج الاستغلال**

3)الخزينة TN: هي عبارة عن إجمالي النقديات الموجودة باستثناء السلفات المصرفية، كما تعرف على أنها الفرق بين أصول الخزينة وخصومها.[3] وتحسب كما يلي:

TN = FR – BFR

أو = خزينة الأصول – خزينة الخصوم

2. تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات السيولة والنشاط: يمكن اعتبار السيولة وانشاط معيارين مهمين لتقييم الأداء المالي كونهما هدفين ماليين تسعى المؤسسة باستمرار إلى بلوغهما من أجل تحقيق الأمان للمؤسسة.

أولا: نسب السيولة: يقصد بها تلك النسب التي تقيس قدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل مما لديها من نقدية وأصول أخرى يمكن تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة نسبيا.[4] ويمكن تمييز ثلاثة أنواع لنسب السيولة كالتالي:

- ✓ **نسب السيولة العامة:** تعبر هذه النسبة عن عدد المرات التي تستطيع فيها الأصول المتداولة تغطية الخصوم المتداولة وكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على قدرة المؤسسة على مواجهة أخطار سداد الالتزامات المتداولة.[5]وتحسب بالعلاقة التالية:

---

[1]زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، "**التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص52.

[2]حمود رابحي، " **الأنيس في التسيير المالي والمحاسبي**"، دار نوميديا للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، ص141.

[3]شعيب شنوف، "**التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS**"، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص121.

[4]عبد الرؤوف عز الدين، صابر بوعوينة، "**أدوات قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية ومدى مساهمتها في التنبؤ بفشلها المالي مع تطبيق لنموذج ألتمان في مؤسسة تواب**"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد 12، العدد 1، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2021، ص115.

[5]سعداوي مراد وآخرون، "**مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة سونلغاز الأغواط 2017–2018**"، مجلة المعيار، المجلد 11، العدد 4، جامعة أحمد بن يحي الونشريسي، تيسمسيلت، الجزائر، 2020، ص44.

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

✓ **نسبة السيولة السريعة:** تقسي هذه النسبة قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها باستخدام الأصول سهلة التحويل إلى نقدية واستبعاد تلك الأصول التي يصعب تحويلها إلى نقدية خلال فترة قصيرة نسبيا.[1]وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{المخزونات} - \text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

أو

$$= \frac{\text{المحققة القيم} + \text{القيم الجاهزة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

وتعتبر مؤشرا لقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل من الأصول سريعة التحويل إلى نقدية.

✓ **نسبة السيولة الفورية:** تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة حاليا تحت تصرفها دون اللجوء إلى القيم غير الجاهزة، كما يصعب على المؤسسة تحويل القيم القابلة للتحقيق إلى سيولة دون أن تفقد مكانتها في السوق.[2] وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

ثانيا: نسب النشاط

تستخدم هذه المؤشرات لتقييم مدى كفاءة إدارة المؤسسة في استخدام الموارد التامة للمنشاة في اقتناء الأصول ومدى قدرتها على استخدامها بشكل أمثل يتناسب مع تطلعاتها.[3]

ويمكن تلخيص هذه النسب من خلال الجدول الموالي:

---

[1]عقبي حمزة، " **انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدمجة في السوق المالي**"، رسالة دكتوراه تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017، ص125.

[2]عبد الرؤوف عز الدين، صابر بوعوينة، "**أدوات قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية ومدى مساهمتها في التنبؤ بفشلها المالي مع تطبيق لنموذج ألتمان في مؤسسة تواب**"، مرجع سبق ذكره، ص116.

[3]حنان صالح مهدي الخطيب، هاشم علي هاشم، **استخدام المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للشركات النفطية (دراسة حالة في شركة نفط البصرة)**، مجلة العلوم الإنسانية العربية، المجلد 3 العدد 01 مؤسسة الشرق الأوسط للنشر العلمي، الأردن، 2022/03/06، ص100.

جدول (2-1) يبين نسب النشاط الأكثر استخداما وطرق حسابها

نسب النشاط	المفهوم والدلالة	الصيغة
معدل دوران الأصول	تعد من النسب التحليلية المهمة لبيان مدى علاقة المبيعات الصافية وحجم الاستثمار وتساعد دراسة هذه النسب في متابعة تطوره.	= صافي المبيعات / إجمالي الأصول
معدل دوران الأصول الثابتة	وهي تقيس كفاءة الإدارة وفاعلية أدائها في استخدام الموجودات الثابتة في خلق المبيعات وكلما ارتفع معدل الدوران كلما كان ذلك أفضل.	= صافي المبيعات / صافي الأصول الثابتة
معدل دوران الأصول المتداولة	وهي تقيس قدرة المشروع على خلق المبيعات ومدى كفاءة استخدام تلك الموجودات وارتفاع هذه النسب يعد مؤشرا جيدا على كفاءة إدارة الموجودات المتداولة وهذا يحقق ارتفاع في صافي المبيعات.	= صافي المبيعات / صافي الأصول المتداولة
معدل دوران الذمم المدينة	تقيس هذه النسبة كفاءة الشركة في تحصيل ديونها التي تنشأ من قيام الشركة ببيع بضائع بالأجل حيث أن معدل الدوران المالي مؤشر إيجابي ويدل على سرعة المؤسسة في تحصيل الديون	= صافي المبيعات الآجلة / متوسط صافي المدينين

	وتحويلها إلى نقد وهذا يؤثر على سيولة الشركة وربحيتها.	
معدل دوران المخزون	تبين هذه النسبة فعالية المؤسسة في بيع بضائعها. من خلالها يمكن الحكم على الإدارات المسؤولة عن عمليات البيع وفعالية سياساتها. والزيادة في معدل دوران المخزون يشير إلى كفاءة الإدارة في إدارة مخزونها وسرعة تحويله إلى نقدية.	= كلفة المبيعات / متوسط المخزون
معدل دوران الذمم الدائنة	يقاس بعدد المرات وكلما كان عدد المرات أقل كان مؤشر إيجابي للشركة ويعبر عن الوقت الكافي لسداد الديون للموردين. فتحرص المؤسسة أن تكون الفترة الممنوحة لزبائنها أقل من الفترة الممنوحة لها من طرف مورديها حتى يتسنى لها تحصيل ديونها وسداد التزاماتها اتجاه الموردين.	= المشتريات الآجلة / الذمم الدائنة
متوسط فترة الائتمان	تقيس هذه النسبة الفترة الممنوحة للشركة لسداد ما ترتب عليها من ذمم دائنة بالأيام والحصول على عدد أيام كبير يعتبر مؤشرا جيدا للمؤسسة.	= 360 / معدل دوران الذمم الدائنة

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على المراجع المستعملة في التأصيل النظري لنسب تقييم الأداء المالي

3. تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات الربحية والمردودية

أولا: مؤشر الربحية: الربحية مصطلح نسبي يعكس الأداء الإجمالي للشركة على توليد الأرباح من مبيعاتها وسيتم التطرق إلى النسب الأهم والأكثر استعمالا على النحو التالي:[1]

- **نسبة صافي الربح إلى المبيعات:** ويتعلق صافي الربح بموجب هذه النسبة بالأرباح الصافية التي حققتها الشركة بعد استبعاد المصاريف كافة المتعلقة بممارسة نشاطها العم من ضرائب وفوائد.[2]ويتم حسابه كما يلي:

$$\text{نسبة صافي الربح إلى المبيعات} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{صافي المبيعات}}$$

- **نسبة العائد على الموجودات:** يمكن أن يعرف بطرق عدة أهمها: هو نسبة يتم من خلالها معرفة معدل تحقيق الأرباح الصافية نتيجة تشغيل الموجودات المتاحة كافة للمؤسسة خلال الفترة.[3]وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$ROA\text{العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{مجموع الموجودات}} \times 100$$

- **العائد على حق الملكية:** يقيس العائد المحقق عن استثمار أموال الملاك ويكشف عن أداء الإدارة، أي مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح نتيجة استغلال أموال المالكين.[4] ويحسب بالعلاقة:

$$ROE\text{العائد على حق الملكية} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{حق الملكية}} \times 100$$

- **هامش الربح الإجمالي:** يقيس هذا الهامش نسبة إجمالي الربح إلى صافي المبيعات والذي تحققه المؤسسة من خلال أنشطتها.[5]ويحسب بالعلاقة التالية:

---

[1]مخلد حمزة، محمد عبد الواحد، "**تقييم الأداء المالي باستخدام بعض مؤشرات الربحية والسوق دراسة حالة**"، مجلة الرافدين، العدد 39، كلية الرافدين، العراق، 2016، ص130.

[2]هيفاء سعيد الحداد، مقبل علي أحمد علي، "**تقويم كفاءة الأداء المالي باستخدام البيانات والمؤشرات المالية**"، مجلة تنمية الرافدين، العدد 80، جامعة الموصل، العراق، 2007، ص10.

[3]مصطفى سلام عبد الرضا وآخرون، "المخاطر الائتمانية وأثرها في ربحية الخدمات المصرفية الإسلامية"، مجلة جامعة بابل للعلوم البحتة والتطبيقية، المجلد 01، العدد 06، جامعة بابل، 2019، ص392،

[4]مخلد حمزة، محمد عبد الواحد، "**تقييم الأداء المالي باستخدام بعض مؤشرات الربحية والسوق دراسة حالة**"، مرجع سبق ذكره، ص310.

[5]هيفاء سعيد الحداد، مقبل علي أحمد علي، "**تقويم كفاءة الأداء المالي باستخدام البيانات والمؤشرات المالية**"، مرجع سبق ذكره، ص10.

$$\text{هامش الربح الإجمالي} = \frac{\text{صافي المبيعات} - \text{كلفة البضاعة المباعة}}{\text{صافي المبيعات}}$$

ثانيا: نسب المردودية

- تعرف المردودية على أنها عبارة عن فائض نقدي ناتج عن العمليات الخارجية والداخلية للمؤسسة وبالتالي فالمردودية عبارة عن علاقة بين قوة تحقيق النتائج وحجم تكلفة الاموال المستثمرة.[1]
- كما عرفت المردودية على انها المفهوم الذي يطبق على جميع الاتجاهات الاقتصادية عند استخدام واستعمال الامكانات والموارد المالية والمادية بكفاءة في المنشاة.[2]والتي تحسب عن طريق العلاقة التالية:

$$\text{المردودية} = \frac{\text{النتائج}}{\text{الامكانيات}}$$

أنواع المردودية: في الواقع ليس هناك مردودية واحدة، بل عدة مردوديات، وذلك لاختلاف جملة تطبيقها واختلاف وجهات نظر المفكرين بخصوصها، وعادة ما يتم التمييز بين ثلاثة أنواع للمردودية.

- **مردودية الاستغلال:** على هذا المستوى يتم تقييم أداء المؤسسة بالمقارنة بين النتيجة ورقم الأعمال المحقق (خارج الضرائب) وهو الذي يشمل مستوى النشاط، لمعرفة إذا كانت المؤسسة تحقق نتيجة كافية من المبيعات لتغطية تكاليفها الثابتة.[3] وتحسب كالآتي:

$$\text{مردودية الاستغلال} = \frac{\text{نتيجة الدورة الصافية}}{\text{المبيعات السنوية الصافية}}$$

أو

$$\text{مردودية الاستغلال} = \frac{\text{نتيجة الدورة الصافية}}{\text{رقم الأعمال السنوي الصافي(رقم الأعمال خارج الضريبة)}}$$

[1]عكوش محمد أمين، "**أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على المردودية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية (دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن، مؤسسة مدبغة ومراطة رويبة)**"، رسالة ماجيستر، فرع محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011، ص50.

[2]شعباني لطفي، تبة سومية، "**تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة من خلال التحليل المالي وفق معايير الابلاغ المالي الدولية**"، مجلة المنارة للدراسات الاقتصادية، العدد الثالث، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، مارس 2018،ص96.

[3]عكوش محمد أمين، مرجع سبق ذكره، ص 51.

توضح لنا هذه النسبة كم من دينار من رقم اعمال يساهم في نتيجة الدورة، حيث كلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما كان يشير المؤشر الى الوضعية الجيدة التي بها المؤسسة وبالتالي معرفة مدى معرفة مساهمة رقم الأعمال في نتيجة الدورة.

- **المردودية الاقتصادية**: المردودية الاقتصادية عنصر أساسي في تسيير المؤسسة ومعيار للحكم على مستوى الأداء، كما تعبر هذه النسبة عن مردودية الأصل الاقتصادي للمؤسسة.[1]

تهتم المردودية الاقتصادية بالنشاط الرئيسي، وتستبعد النشاطات الثانوية وذات الطابع الاستثنائي، حيث تحمل في مكوناتها عناصر دورة الاستغلال ممثلة بنتيجة الاستغلال من جدول حسابات النتائج والأصول الاقتصادية في الميزانية.[2]

تقاس المردودية بمعدل المردودية الاقتصادية:

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{نتيجة الدورة الصافية}}{\text{مجموع الاصول الاقتصادية}}$$

إذا كانت النسبة أكبر من 1 فهذا يدل على الوضع الجيد للمؤسسة، أما إذا كانت النسبة أقل من 1 فيجب على المؤسسة إعادة مراجعة طرق تسيير مواردها.[3]

- **المردودية المالية**: تتعدد تعاريف مردودية المالية إلا أنها تشتمل كلها على عنصرين أساسيين وهما: النتيجة المالية والاموال الخاصة وعليه فان المردودية المالية تعني قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح مرتفعة، تمنح للمساهمين لتمكنهم من تعويض المخاطر المحتملة، التي يمكن أن يتعرضوا لها نتيجة مساهمتهم في رأس مال المؤسسة وذلك في إطار اقتصاد السوق.[4]وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

---

[1] بوطغان حنان، "**تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية**"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير والعلوم الاقتصادية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر 2007، ص 73.

[2] عمارة بن حميدة، منصر الياس، "**تأثير قرار التمويل على مردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة مؤسسة حضنه حليب بالمسيلة للفترة(2015–2018)**"، مجلة العلوم الادارية والمالية، مجلد 5، العدد الثاني، جامعة البويرة، (الجزائر)، 2021، ص 249.

[3] بوطغان حنان، مرجع سبق ذكره، ص 74.

[4] محمد العيفة وآخرون، "**أثر تغير سعر الصرف على المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مطاحن عمر بن عمر**"، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد 12، مركز الحكمة للبحوث والدراسات، الجزائر، نوفمبر 2018، ص50.

والحكم على مدى كفاءة هذه النسبة يتم بالمقارنة مع مؤسسات في نفس القطاع أو المقارنة مع أسعار الفائدة والمستوى العالي لهذه النسبة دليل على كفاءة المؤسسة إلا أنه في بعض الحالات لا يعتبر كذلك، لأن النسبة العالية الناتجة عن مستوى عال من الديون ومستوى منخفض من الأموال الخاصة يصحبها مستوى عال من الخطورة.

المطلب الثالث: مفهوم التحليل المالي وأهدافه

أولا: مفهوم التحليل المالي

- يتم تعريف التحليل المالي على أنه مجموعة من الأساليب المستخدمة لمعرفة إلى أي مدى تضمن الشركة الحفاظ على توازن هياكلها المالية على المدى قصير وطويل الأجل، وبالتالي إصدار حكم على آفاقها المستقبلية.[1]
- يعتبر التحليل اداة هامة يمكن من خلاله الوصول الى مجموعة من القرارات المهمة بالنسبة للمؤسسة وذلك من خلال التعرف على الجوانب الايجابية واستغلالها وتشخيص جوانب القصور من أجل اتخاذ تدابير وإجراءات تصحيحية من اجل ترشيد عملية اتخاذ القرارات مستقبلا.[2]

ثانيا: أهداف التحليل المالي

إن التحليل المالي يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وتختلف باختلاف الهدف الذي يسعى إليه المحلل المالي. فمثلا عندما يكون الغرض من التحليل معرفة نتيجة عمل المنشاة في الحاضر وما سيكون عليه في المستقبل فان الموضوع ينصب على معرفة ربحية المنشاة والعوامل المؤثرة على حجم المنشأة.[3]

وعليه فان التحليل المالي يهدف إلى تحقيق الأغراض الآتية:[4]

1. تقييم الوضع المالي للمؤسسة.
2. تحديد الانحرافات ومقارنتها مع الأداء الفعلي وتشخيص أسبابها.

---

[1] k.chiha, **gestion et stratégie financière**, 2 édition, édition distribution Houma, Bouzaréah, Alger, 2006, p : 9.

[2] تانيا قادر عبد الرحمن، "**دور التحليل المالي في تشخيص عوامل القوة والضعف في القوائم المالية للشركات المقترضة عند اتخاذ القرار الائتماني المصرفي دراسة تطبيقية في مجموعة من المصارف المختارة في مدينة كركوك مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية**"، المجلد8، العدد26، جامعة تكريت كلية الادارة والاقتصاد، العراق، 2012، ص61.

[3] نعيم نمر داوود، "**التحليل المالي دراسة نظرية وتطبيقية**"، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الاردن،2012، ص11.

[4] مفلح محمد عقل، "**مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**"، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2006، ص239.

3. تقييم النتائج واتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار والتمويل.
4. الاستفادة من نتائج التحليل من أجل اعداد الموازنات والخطط المستقبلية.
5. تحديد الفرص المتاحة للمؤسسة ومحاولة استثمارها.
6. التنبؤ باحتمالات الفشل المالي الذي تواجه المنشأة.
7. تحقيق العوائد المناسبة على الاستثمار كالربحية التجارية للمشاريع القائمة والجديدة على حد سواء وبناء التوقعات خلال الفترة الزمنية القادمة.

ومما سبق يمكن القول إن التحليل المالي يستخدم لأغراض وأهداف كثيرة وبما يساهم في تلبية أهداف المنشاة سواء كان في حالة اتخاذ قرارات مالية من حيث الحصول على الموال أو استخدام لهذه الموال أو لأغراض تقرير منح الائتمان حيث يوضح مدى قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم المترتبة على التسهيلات الائتمانية المختلفة.

كما تكمن أهمية التحليل المالي في تحديد التوجه الاستراتيجي للمؤسسة الاقتصادية بأنه أصبح باستطاعة مدراء المنشآت بأن ينظروا للمستقبل من خلال التحليل المالي وذلك بهدف الحصول على تصورات واضحة عن الظروف المالية للمنشأة كما قد أصبح بإمكان المحللين أن يدخلوا متغيرات لا نهاية لها في تحليلاتهم باستخدام البرمجيات.[1]

المبحث الثاني: أثر الضريبة على الأداء المالي للمؤسسة

يعتبر الأداء المالي من المقومات الأساسية في المؤسسة، حيث يتأثر بالضريبة من خلال التأثير على المردودية ومؤشرات التوازن المالي وعليه سنتطرق في هذا المبحث للعناصر التالية:

- أثر الضريبة على مردودية المؤسسة.
- أثر الضريبة على مؤشرات التوازن المالي.

[1] تانيا قادر عبد الرحمن، "**دور التحليل المالي في تشخيص عوامل القوة والضعف في القوائم المالية للشركات المقترضة عند اتخاذ القرار الائتماني المصرفي دراسة تطبيقية في مجموعة من المصارف المختارة في مدينة كركوك مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية**"، مرجع سبق ذكره، ص 63.

المطلب الأول: أثر الضريبة على مردودية المؤسسة

تعتبر الضريبة واحدة من أهم الإيرادات العامة للدولة، وأحد العناصر المؤثرة على مردودية المؤسسة وعلى مختلف قراراتها، وعليه سنحاول في هذا المطلب التطرق للأثار التي تحدثها الضريبة على مردودية المؤسسة والمتمثلة في:

1. الأثار المباشرة للضريبة على مردودية المؤسسة:

تعد الضريبة من أهم أدوات السياسة المالية فهي تؤثر بشكل مباشر على المردودية المالية للمؤسسة من خلال تأثيرها على النتيجة الصافية والذي نوضحه فيما يلي:[1]

تمثل النتيجة الصافية الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة حيث تخضع للضريبة على الأرباح. وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

مما سبق نجد أن المردودية المالية يعبر عنها من خلال النتيجة الصافية بعد خصم الضريبة والتي تحسب بالعلاقة التالية:

$$\mathbf{R_{net} = RB - RB^{*}t}$$

$$\mathbf{R_{net} = RB\ (1-t)}$$

حيث تمثل:

RB النتيجة الإجمالية.

T معدل الضريبة على أرباح الشركات.

ومنه فإن المردودية المالية للمؤسسة تتأثر ب:

- تخفيض معدلات الضريبة على الأرباح.

[1] سليم مجلخ، وليد بشيشي، "**تأثير الضريبة على أرباح الشركات على المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية (دراسة تطبيقية على مؤسسة الحصى الجزائر للفترة 2010-2016)**"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 15، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2019/09/08، ص18-19.

- عدم إخضاع الأرباح كليا أو جزئيا للضريبة.

2. الأثار غير المباشرة للضريبة على المردودية:

تؤثر الضريبة بشكل غير مباشر على مردودية المؤسسة من خلال التأثير على نتيجة الاستغلال، قرار الاستثمار، قرار التمويل، وسيتم التطرق لكل عنصر كما يلي:

✓ أثر الضريبة على المردودية الاقتصادية:

تقاس المردودية الاقتصادية على أساس نتيجة الاستغلال العادية لدورة معينة حيث توضح لنا هذه الأخيرة الانتقال العادي الذي تقوم به الدولة المؤسسة خلال دورة نشاطها. وتحسب المردودية الاقتصادية وفق العلاقة التالية:

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{نتيجة الاستغلال}}{\text{الاصول الاقتصادية}}$$

يتضح لنا مما سبق أن تأثير الضريبة يكون بصفة غير مباشرة على المردودية الاقتصادية حيث تعمل على التخفيض من نتيجة الاستغلال، حيث تمثل هذه الأخيرة إيرادات الاستغلال مخصوما منه أعباء الاستغلال يظهر تأثير الضريبة بتخفيض رقم الاعمال وزيادة تكاليف الاستغلال مما يؤدي إلى تخفيض المردودية الاقتصادية.[1]

✓ أثر ضريبة الأرباح على المردودية المالية:

إن لضريبة الأرباح تأثير غير مباشر على المردودية المالية من خلال التأثير على نتيجة قرار الاستثمار وقرار التمويل.

➢ أثر ضريبة الأرباح على قرار الاستثمار:

إن اتخاذ قرار الاستثمار يعتبر أمر مهم بالنسبة للمؤسسة، حيث يتم التخطيط لها وتدرج ضمن خطة طويلة الأجل تراعي ترتيب مصادر التمويل المختلفة وتضمن توافرها وقت ما تقتضي الحاجة إليها مع تطور

[1] قرزيز مروة، براعيمي فريال، "**تأثير الضربة على أرباح الشركات على مردودية المؤسسة دراسة حالة قياسية للمؤسسة الوطنية للحصى الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2016**"، مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2017، ص49.

حياة المشروع الاستثماري، على أن يؤدي ذلك في النهاية إلى تعظيم حقوق الملاك والمساهمين، ويعرف قرار الاستثمار على انه القرار المتعلق بكيفية تسيير المؤسسة لمواردها لاقتناء مختلف موجوداتها.[1]

يكمن تأثير الضرائب على قرار الاستثمار من خلال مسار الأرباح الصافية المتوقعة من الفرص الاستثمارية أي فرض الضريبة أو زيادة معدلها سيؤثر على العائد الصافي ويخفضه بنفس القيمة لجميع الفرص الاستثمارية متاحة.

إن الإدارة تأخذ في حسبانها عند اتخاذ القرارات الرأسمالية أثار الضرائب عند تحليل البدائل الاستثمارية، حيث ينبغي تقييم المشروعات الاقتصادية باستخدام التدفقات النقدية المقدرة بعد الضرائب وهذا ينطبق على أسباب اختيار لطريقة القسط المتناقص، حيث أنه كلما كان القسط السنوي مرتفع كلما ساهم في تخفيض النتيجة قبل الضريبة وبالتالي يساعد على خفض ضريبة الأرباح التي تنعكس بالإيجاب على التدفقات النقدية بعد الضرائب داخل المؤسسة ويساهم في رفعها مقارنة مع طريقة القسط الثابت للإهتلاك وعليه فإن معدل الضرائب المفروضة على نشاط المؤسسات يؤثر بشكل كبير على أرباح هذه الأخيرة، أي أنه كلما كانت ضريبة الأرباح تصاعدية يكون مقدار الضريبة أكبر على الفرص الاستثمارية الضرورية لتنفيذ المشروعات الاقتصادية، وبالتالي يؤثر سلبا على أرباح المساهمين في المشروع أو المنشآت الاقتصادية.[2]

- **أثر ضريبة الأرباح على قرار التمويل:**

يعتبر القرار التمويلي من أهم القرارات المالية في المؤسسة والتي يمكن أن يكون له أثر كبير على أداء المؤسسة، من خلال استخدام مزيج تمويلي من الموارد المالية الداخلية والخارجية لتمويل استثماراتها، وذلك من خلال السعي للوصول إلى الهيكل المالي الأمثل، الذي يسعى إلى تقليل تكلفة رأس المال وبالتالي خلق القيمة للمساهمين.

التأثير الذي تحدثه ضريبة الأرباح في اتخاذ قرار التمويل يساهم في الرفع من مردودية المؤسسة وذلك عن طريق مساعدتها في تحقيق الهيكل التمويلي الأمثل.[3]

---

[1] محمد الأمين وليد طالب، نظيرة قلادي، "**تأثير النظام الجبائي على أهم العناصر المرتبطة بالاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 03، العدد 05، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، جوان 2018، ص147.

[2] سليم مجلخ، وليد بشيشي، مرجع سبق ذكره، ص20.

[3] صابر عباسي، "**دور التسيير بالقيمة للضرائب في اتخاذ القرارات المالية للمؤسسة الاقتصادية**"، رسالة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016/2015، ص98.

المطلب الثاني: أثر الضريبة على مؤشرات التوازن

تحليل الوضعية المالية للمؤسسة يكون من خلال حساب مؤشرات التوازن المالي ودراسة الأثر الضريبي على هذه المؤشرات المتمثلة في رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة.

أولا: أثر الضريبة على رأس المال العامل

إن تأثير الضريبة على رأس المال العامل يكون من خلال العناصر المكونة له والمؤثرة فيه، لأنه لا يتضح بصورة مباشرة، فإن الضريبة تؤثر على رأس المال العامل من خلال عناصر الأموال الدائمة. وعليه فإن الأموال الخاصة الصافية تحتوي على جزء من التمويل الذاتي وهو العنصر الخاضع للضرائب، أما بالنسبة للديون فهي تستفيد من وفرات ضريبية. كما يظهر التأثير الضريبي من خلال الاستثمارات في تظهر بالقيم الصافية في الميزانية وذلك بعد طرح الاهتلاكات من القيمة الإجمالية للاستثمارات، وفي حالة تسريع الاهتلاكات الذي هو اختيار ضريبي محصن فإن قيمة الاستثمارات تؤول للانخفاض مما يؤدي إلى انخفاض الأصول الثابتة وبالتالي ارتفاع رأس المال العامل.[1]

ثانيا: أثر الضريبة على احتياجات رأس المال العامل

يعتبر الرسم على القيمة المضافة من أهم الضرائب التي تؤثر بصورة مباشرة على احتياجات رأس المال العامل، وهي ضريبة غير مباشرة لا تتحملها المؤسسة كليا بل تعتبر وسيطا بين خزينة الدولة والمستهلك النهائي فعند شراء البضائع والمواد الأولية تتحمل المؤسسة دفع مبلغ الرسم على القيمة المضافة ضمن فاتورة المشتريات، وهذا يعتبر تسبيق إلى إدارة الضرائب على أن يتم إدراجها عند القيام بعملية البيع.[2]

ثالثا: أثر الضريبة على الخزينة

يظهر أثر الضريبة على الخزينة من خلال مبلغ الضريبة وكيفية دفعها، فهي تشكل تدفق نقدي خارجي سلبا وايجابا على خزينة المؤسسة مم يستوجب معرفة مختلف الضرائب التي تخضع لها بصورة دقيقة.

---

[1] بن يخلف مسعودة، "**أثر الضريبة على المؤسسة الاقتصادية**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2006، ص73.

[2] محمد الأمين وليد طالب، نظيرة قلادي، مرجع سبق ذكره، ص147.

➢ **تأثير الضرائب على أرباح الشركات على الخزينة:**

تقوم المؤسسة بدفع ضريبة سنوية تفرض على الأرباح المحققة ويكون التسديد إما دفعة واحدة أو على شكل تسبيقات مؤقتة، حيث تعتمد أغلبية الأنظمة الضريبية على طريقة دفع الضريبة وفق تسبيقات مؤقتة كما أن طريقة دفعها تتم عبر أربعة أقساط (4) (3 خلال السنة والرابع رصيد التسوية) ويشكل إحدى العوامل المساعدة في تخفيف الضغط على خزينة المؤسسة من خلال تباعد الفترات مما يسمح لها بتوفير المبالغ اللازمة، ويبقى رصيد التسوية تدفعه المؤسسة بعد حساب نتيجة السنة المالية ويكون هذا في 30 أفريل من السنة المالية كآخر أجل. إن تباعد فترات الدفع يعطي فرصة للمؤسسة لتوفير المبالغ اللازمة في الوقت الملائم.[1]

➢ **تأثير الرسم على القيمة المضافة على الخزينة:**

يعتبر الرسم على القيمة المضافة ضريبة غير مباشرة، يتحمل عبئها المستهلك النهائي والمؤسسة ماهي إلا وسيط بين المستهلك النهائي وإدارة الضرائب، ويكمن تأثير الرسم على القيمة المضافة على الخزينة من الفرق بين مبلغ الضريبة المستحقة ومبلغ الضريبة الواجبة الاسترجاع وهنا نلاحظ حالتين:

- مبلغ الضريبة القابل للاسترجاع أكبر من مبلغ الضريبة المستحقة الدفع: في هذه الحالة للمؤسسة حق اتجاه إدارة الضرائب لذلك فهي لا تدفع أي مبلغ ويتم تسوية ذلك الحق عن طريق المقاصة للرسم المستحق على مبيعات الأشهر القادمة.
- مبلغ الرسم المستحق أكبر من مبلغ الرسم القابل للاسترجاع: في هذه الحالة يجب على المؤسسة دفع مبلغ الرسم الواجب دفعه في أجل أقصاه 20 يوم من الشهر.[2]

➢ **تأثير الرسم على النشاط المهني على الخزينة:**

إلى جانب الضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة نجد نوع آخر من الضرائب يؤثر على الخزينة والمتمثل في الرسم على النشاط المهني، ويرتبط هذا الأخير برقم الأعمال إما المحقق فقط أو المقبوض فقط.

- في حالة الدفع على أساس رقم الأعمال المحقق فقط: تدفع المؤسسة مبلغ الرسم على النشاط المهني بغض النظر عن قبض أو عدم قبض رقم الأعمال، أي تسدد الرسم حتى ولو لم تقبض مبلغ المبيعات كليا أو جزئيا. وهو ما يؤثر بالسلب على خزينة المؤسسة.

---

[1] بن يخلف مسعودة، "**أثر الضريبة على المؤسسة الاقتصادية**"، مرجع سبق ذكره، ص51.

[2] حجار مبروكة، "**أثر السياسة الضريبية على استراتيجية الاستثمار في المؤسسة**"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2006، ص73.

- في حالة الدفع على أساس رقم الأعمال المقبوض فقط: لا تدفع المؤسسة مبلغ الرسم إلا إذا قبضت ثمن المبيعات، أي عند قيامها بعملية البيع الآجل لا تدفع الرسم بل تؤجل عملية الدفع الى غاية تحصيل حقوقها من الزبائن. وهنا يمكن اعتبار مبلغ الرسم مصدر تمويل مجاني (بدون تكلفة) قصير الأجل خلال الفترة الزمنية الفاصلة بين تاريخ قبض الحقوق على الزبائن وتاريخ دفع مبلغ الرسم على النشاط المهني. وهو أثر إيجابي على خزينة المؤسسة.[1]

[1] المرجع نفسه، ص 73-74.

خلاصة

من خلال دراستنا للأداء المالي، والتعرف على بعض مؤشراته المالية، وجدنا أنه يعتبر وسيلة فعالة لمعرفة طبيعة الارتباطات القائمة بين عناصر المؤسسة المختلفة، والكشف عن نقاط القوة والضعف ومعرفة الانحرافات التي قد تتعرض لها المؤسسة ومحاولة معالجها، بتقديم نتائج واقتراحات تساعد على تحسين وضعية المؤسسة وتحقيق أهدافها المالية المنشودة.

أما الضرائب فتمثل في المؤسسة عنصرا أساسيا من خلال تأثيرها بطريقة مباشرة على النتيجة الصافية وبطريقة غير مباشرة على نتيجة الاستغلال وقرار الاستثمار والتمويل.

أما فيما يخص المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية فتعرف على أنها الفعالية والكفاءة في استخدام الموارد. حيث يمكن ايجاز هذه المؤشرات في مؤشرات التوازن المالي، نسب الربحية، نسب المردودية، نسب النشاط ونسب السيولة وبيان أهميتها ودورها في تقييم الأداء المالي

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة نفطال (فرع الغاز المميع) –تيارت–للفترة (2019–2021)

تمهيد:

من أجل تدعيم الدراسة النظرية سنحاول تسليط الضوء على أثر العبء الضريبي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وذلك من خلا الدراسة التطبيقية للمؤسسة محل الدراسة. وعليه سنتطرق الى تقديم مؤسسة نفطال وهيكلها التنظيمي وأهم أهدافها ومهامها.

من خلال هذا الفصل، سيكون الهدف من الدراسة إسقاط الجانب النظري على الواقع، من خلال دراسة حالة مؤسسة الغاز المميع نفطال(GPL) وهي مؤسسة وطنية تابعة لمؤسسة سوناطراك.

- وحدة نفطال للقارورات الغاز المميعGPL .
- وحدة المواد البترولية GPL

ومن هذا المنطلق ستنصب الدراسة التطبيقية في المباحث التالية:

- **المبحث الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة**
- **المبحث الثاني: دراسة تطبيقية لأثر العبء الضريبي على الأداء المالي لمؤسسة نفطال GPL**

المبحث الأول: تقديم مؤسسة نفطال

المطلب الأول: تعريف مؤسسة نفطال (وحدة تيارت)

تفرعت وحدة تيارت من ENCC

(Entreprise Nationale de charpente et chaudronnerie : **ENCC**

بتاريخ 1983/06/05 وبدأت أشغالها في 1984/10/15 وبما أن الولاية تتميز بشتاء بارد تنخفض درجات ابتدءا من شهر أكتوبر إلى شهر أفريل تقريبا وصيف حار وجاف فإن رقم أعمالها يختلف اختلافا كبيرا بالنسبة للفصلين فيزيد في فصل الشتاء وينخفض في فصل الصيف.

موقعها الجغرافي:

تقع وحدة نفطال في المنطقة الصناعية زعرورة جنوب شرق ولاية تيارت على بعد 05كلم إذ تقدر مساحتها 08هكتار، 4000م مبنية وهي مساحة شاسعة تتلاءم من كبر المؤسسة وتنوع نشاطها ويعتبر هذا الموقع استراتيجيا نظرا لطبيعة المنتوجات الخطرة على السكان والبيئة وعدد عمالها 160عامل والتي تحتوي على مركزين: الأول متعدد المنتوجات والثاني مركز الملأ ومستودع عين مناد(BR) بالسوقر وشلالة وكذا شركة التوزيع أي المحطات الخدمية ونقاط البيع.

1–مركز متعدد المنتوجات:CM

هذا المركز يهتم بكل أنواع الزيوت التي يحتاجها الزبائن، حيث يقوم بإفراغ الشاحنات المحملة بأنواع الزيوت –SUPER-PETROL-GAZOIL-ESSENCE_ القادمة من وحدة الإنتاج أرزيو في خزانات كبيرة قدرها حوالي 35م^3 عددها أربعة عشر صهريج (خزان) ويحتوي هذا المركز على مخزنين:

- **المخزن الأول:** يتم فيه تخزين الزيوت التي تنتجها وحدة تيارت وتبلغ مساحة هذا المخزن حوالي 7000طن شهري.
- **المخزن الثاني:** مخصص لتخزين العجلات المطاطية والتي يتم استلامها من وحدة وهران بالحفظ وكلها مستوردة100%.

2–مركز الملء:" CENTRE ENFVTEURCE"

في هذا المركز تتم عملية ملء(تعبئة) قارورات الغاز بكل أحجامها مع العلم أن "B" هو البوتان و"P" هو البروبان.

يتم إفراغ الشاحنات القادمة من وحدة أرزيو في الخزانات، غاز البوتان يفرغ في خزانات دائرية الشكل سعتها حوالي 2م^3.

غاز البروبان يفرغ في خزانين أسطواني الشكل أفقين ثم يتم ضخه عن طريق الأنابيب إلى مركز الملء حيث يتم تعبئته في قارورات.

وهذين المركزين يتبعان أسلوب أمني حريص جدا لتفادي وقوع حوادث الحريق، كما يوجد ايضا مركز متعدد المنتوجات بدائرة فرندة مخصص بإنتاج الزيوت الاصطناعية يحتوي ايضا على مستودع مناوب لتخزين توزيع مادة "MAZOUTE" مازوت حيث تقدر استيعاب هذا المستودع لهذه المادة حوالي 1000م^2.

وتقدر قدرة انتاج هذا المركز من 12000 الى 16000 قارورة من نوع B13يوميا.

3–شبكة التوزيع:

أ–بالنسبة للوقود: يوجد 42 محطة خدمية مستغلة عبر الولاية بقدرات استيعاب مختلفة منها 124 محطة ذات قدرة استيعاب كبيرة 03 محطات ذات قدرات صغيرة وتوجد 03فقط تتضمن توزيع مادة السير غاز SIRGAZ، كما توجد 12 محطة خدمية على قيد التنفيذ.

ب بالنسبة لغاز بترول المميع GPL: حتى يلبي مركز الملء كل الاحتياطات ويغطي كل التراب الولاية تم تشكيل 03 مستودعات مناوبة لتوزيع قارورات الغاز من نوع B13وهي كالآتي في الجدول مع القدرة استيعابها.

الجدول(3–1) يوضح قدرة استيعاب المستودعات

المستودع المناوب	قدرة الاستيعابBB
فرندة	25000
السوقر	20000
آفلو	25000

الشكل (3–1): مخطط للطريق العملية داخل المركز:

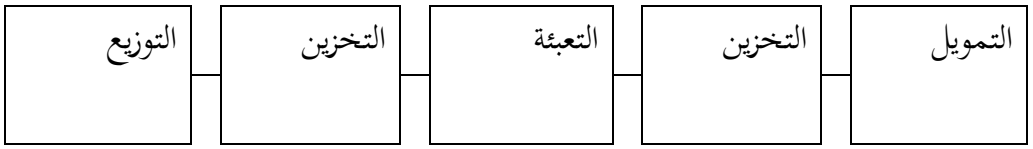

الشكل(3–2): الهيكل التنظيمي لوحدات نفطال

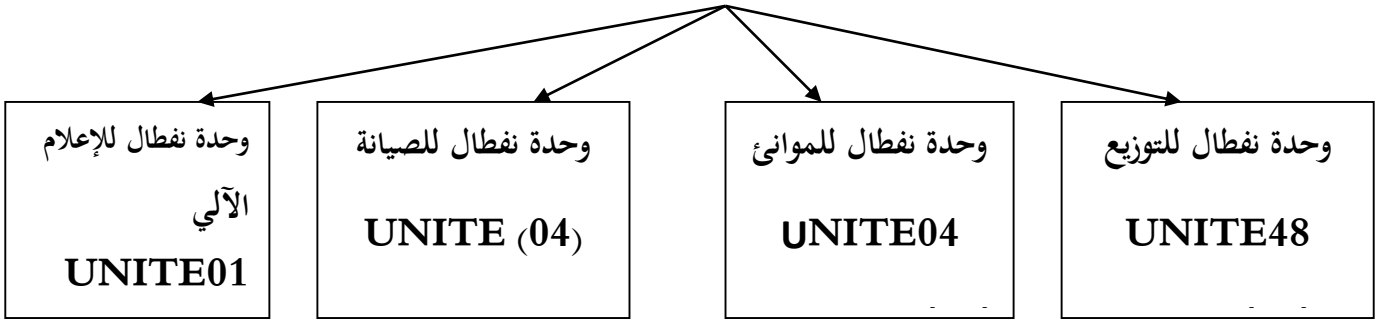

1. **وحدات نفطال للتوزيع:** وهي وحدات مكلفة بتنفيذ ووضع سياسة المبيعات وتوزيع المواد البترولية وهي متواجدة بكل ولايات القطر الجزائري.
2. **وحدات نفطال للموانئ:** وهي وحدات جهوية للخدمات مكلفة بكل عمليات العبور بالنسبة للمواد التي نستوردها من الخارج والمتواجدة بـ: وهران، الجزائر العاصمة، سكيكدة، وعنابة.
3. **وحدات نفطال للصيانة:** وهي وحدات جهوية للخدمات كذلك مكلفة بعمليات الصيانة وتجديد هياكل المؤسسة ومتواجدة بـ: وهران، الجزائر العاصمة، بشار، قسنطينة.
4. **منتوجات مؤسسة نفطال:** تتمثل منتوجات نفطال في:

1) الزيوت الموجهة للطيران والبحرية.
2) غاز البترول المميع GAZ DE PETROL LIQUEFIE (بوتان وبروبان).
3) الزفت BITUMES.
4) العجلات المطاطية.
5) سير غاز.GPL CARBURANT
6) غاز طبيعي فحمي GAZ NATUREL CARBURANT.

ملاحظة: تعتبر نفطال شركة ذات أسهم يقدر رأس مالها بـ 6.650.000.000 ومقر إدارتها يتواجد بشراقة الجزائر العاصمة.

الشكل(3-3): المنطقة**ZONE**

المنطقة ZONE

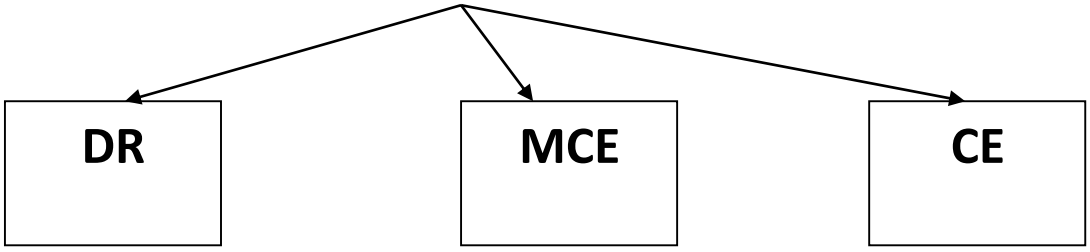

Centre Enfuteur–1: مركز التعمير 141 المواد البترولية والتخزين والتوزيع.

Mini **Centre Enfuteur MCE–2**: ملحق مركز تعمير المواد البترولية والتخزين والتوزيع.

Dépôt Relier DR–3: مستودع للتخزين والتوزيع المواد البترولية.

الهيكل التنظيمي للمؤسسة:

إن المؤسسة عبارة عن نظام مركب ناتج عن تنسيق بين مختلف الإمكانيات المساهمة في النشاط ولكون المؤسسة مسيرة بشكل فعال يجب أن تكون وحداتها أو مصالحها منظمة ومرتبة حسب الوظائف.

الشكل(3-4): الهيكل التنظيمي للمؤسسة

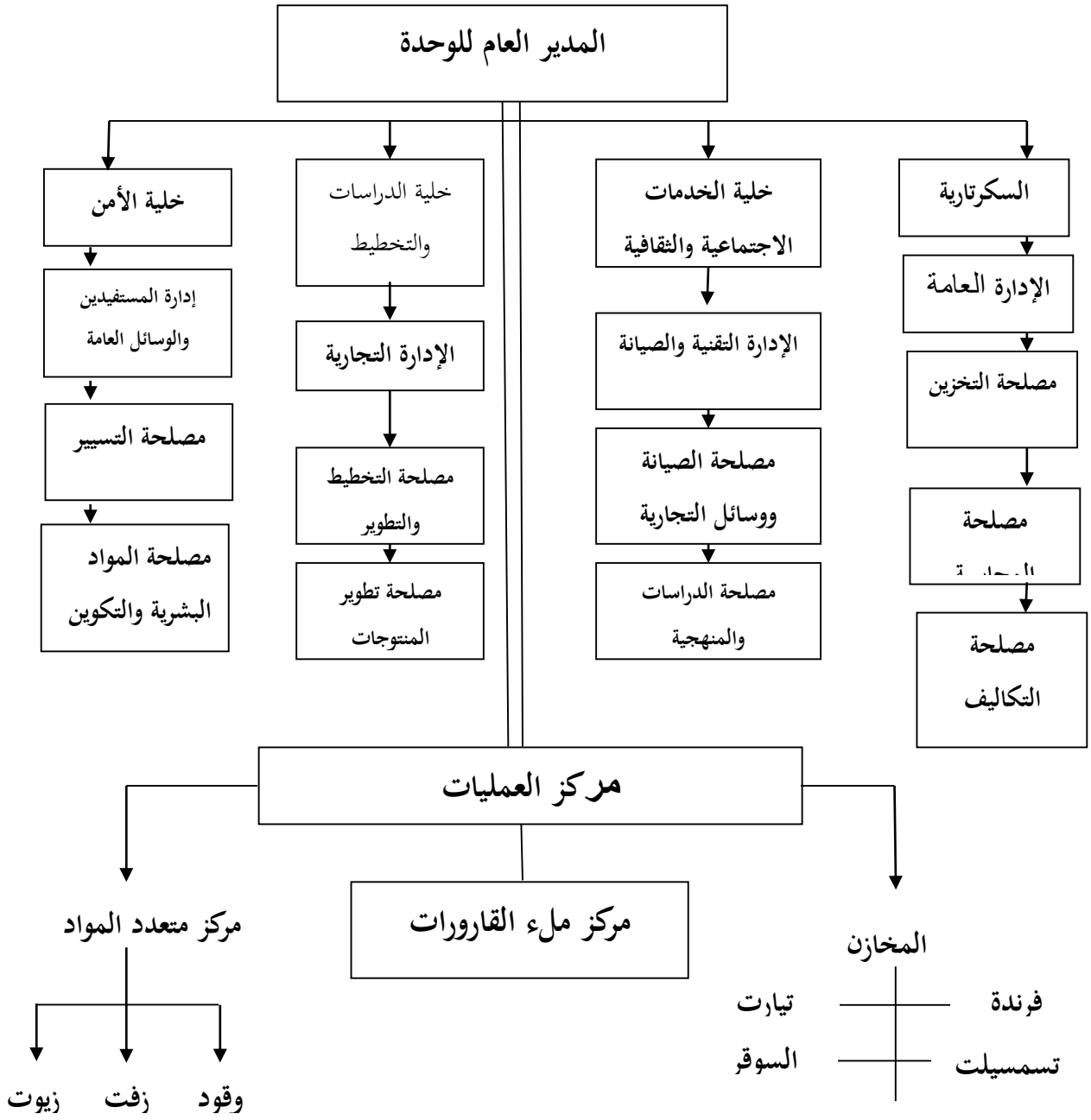

المطلب الثاني: شرح وتفصيل الهيكل التنظيمي لوحدة نفطال –تيارت–

أ مجموعة الدعم:

المدير العام ← السكرتارية ← خلية الأمن ← خلية Epic ← مصلحة الخدمات اجتماعية

وهناك مديريات:

1–مديرية الموارد البشرية: مكلفة ببلورة ومتابعة سياسة المؤسسة الداخلية وتنظيم كل ما يتعلق بالمستخدمين وتوفير كل متطلباتهم.

2–المديرية التجارية: مكلفة بسياسة التطوير والترويج التجاري لمنتوجات المؤسسة وكذا صيانة واستثمار مراكز وشبكات البيع.

3–المديرية التقنية والصيانة: مكلفة بعمليات الصيانة لكل معدات المؤسسة وتسيير واستغلال العتاد والتجهيزات الموفرة للمؤسسة.

ب مجموعة قاعدية أو مراكز العمليات

1–مركز الملء.

2–مراكز متعددة المواد.

ويتشكل أيضا من 03أقسام مساعدة على السير الحسن لنشاطها والتي تتمثل في:

أ–ب–مصلحة المحاسبة: ومن مهام هذه المصلحة نذكر إجراء عمليات المحاسبية اليومية لمراكز التخزين وللمراكز المتعددة المنتجات بتيارات فرندة وكذا مراكز الملأ بوحدة تيارت ومستودعات المناوبة بالسوقر وقصر الشلالة.

– محاسبة سندات الخزينة لمراكز التخزين.

– محاسبة المحطات العمومية Gérance directe المتواجدة في كل من تيارت سوقر–عين الذهب –قصر الشلالة – حمادية وادي ليلي – مديرية عين الحديد.

– تقديم الضرائب والرسوم الواجبة مع العلم أنه أضيف رسم جديد على الموارد البترولية.

– متابعة معالجة لسلسلة الوثائق المتسلسلة.

– محاسبة المشتريات –المقبوضات المبيعات–إفراغ المخازن وحساب الهامش.

.–حساب مصاريف النقل– التعبئة.

ب–ب –مصلحة الخزينة: ومن مهامها:

– وضع الفواتير للمنتوجات المباعة على مستوى المستودعات والمحطات مع احترامها الأسلوب الدفع اليومي respectement du règlement de la Journee.

–مراقبة التساوي بين blfو قسيمة تسليم الفاتورات.

مع العلم أن المداخيل تستعمل لتغطية مصاريف مؤسسة نفطال كدفع أجور العمال وشراء المواد الممونة الاحتياجات مثل الأوراق السجلات

ج–ب–مصلحة التكاليف والميزانيات: وهي معالجة كل التكاليف أو المصاريف التي تحققت خلال العمليات التي قامت بها المؤسسة وكل الميزانيات التي سجلت في عمليات التحليل المالي.

ج **قسم المستخدمين ووسائل العمل:** تتكون من ثلاث مصالح:

1. مصلحة التسيير
2. مصلحة الموارد البشرية والتكوين
3. مصلحة الوسائل العامة

مهامه:

- استقبال الملفات الإدارية للمستخدمين.
- مراجعة وتنظيم الملفات.
- الإشراف على تسليم العمال للرواتب.
- إجراء تكوينات خبرة العمال.
- الإشراف على أجور العمال.

وهذا القسم مسؤول عن متابعة تسيير المستخدمين الدائمين والمتقاعدين

أ– مصلحة الدراسات والمناهج

ب– مصلحة الصيانة

ت– مصلحة وسائل النقل

مهامه:

- صيانة العتاد والآلات
- الإشراف على تموين الوحدة بقطع الغيار
- تجديد الأجهزة والآلات

وتقوم أيضا بدراسة والمتابعة والمراقبة لوسائلها

د–سكرتارية:

ومن مهامها:

- تنظيم مواعيد المدير –الرد على الهاتف وضبط المواعيد
- استعمال الفاكس للإرسال المراسلات ومختلف الوثائق
- تسجيل الرسائل عند وصولها وكذلك عند البحث بواسطة السجل الصادر والوارد للإثبات أن الوثيقة وصلت وأُرسلت ترتيب وتنظيم الوثائق.
- استعمال منهجية مناسبة للحفظ والفهرسة، استعمال الحاسوب لكتابة رسائلها حفظ أسرار المدير والعمل بصفة عامة ومن صفات أمينة المديرية اللباقة والبساطة في العمل واستعمال المجاملات مع العمال.

د **قسم التجارة:** يتكون من ثلاثة مصالح:

✓ **مصلحة** Programmation approvisionnement distribution

- البرمجة –التمويل – التوزيع

✓ **مصلحة المبيعات**

✓ **مصلحة شبكة التوزيع:** مهامها:

- برمجة ويعني بها التنبؤ بالكميات التي يحتاج اليها الزبائن
- إبرام العقود مع الخواص
- التوقيع على طلبيات الزبائن بعد الموافقة
- إعداد شبة التوزيع
- الاتصال مع المديرية العامة بالجزائر لتلقي التعليمات فيما يخص النشاطات التالية: التخزين– التمويل–التوزيع.

الشكل(3–5): الهيكل الوظيفي لمؤسسة نفطال –تيارت–

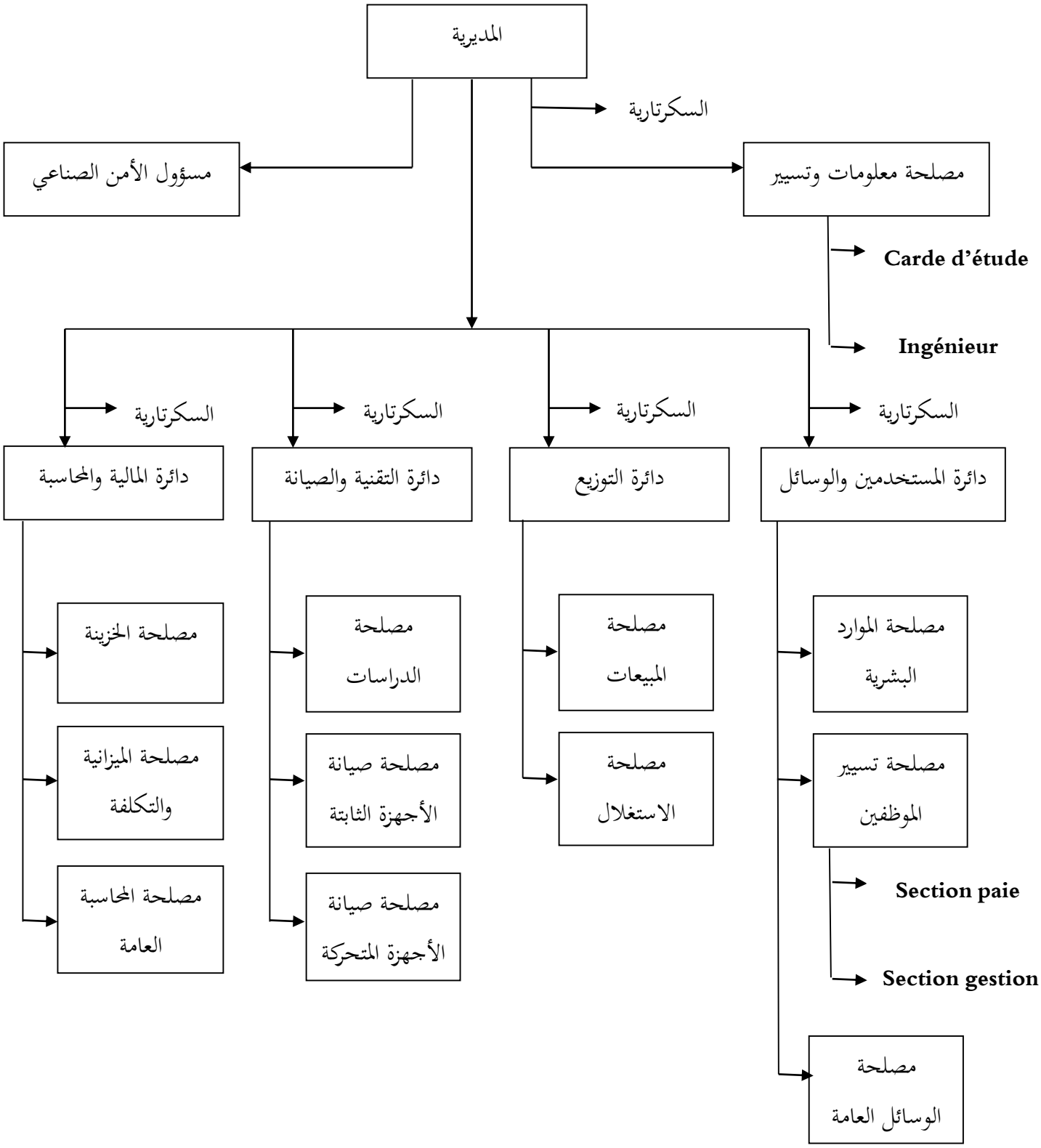

المطلب الثالث: مهام وأهداف مؤسسة نفطال

من بين أهداف ومهام المؤسسة نذكر:

- تنظيم وتسيير النشاطات التجارية وتوزيع المواد البترولية.
- تخزين ونقل كل مادة بترولية عبر الولاية.
- السهر على شروع في تطبيق الأعمال التي تهدف للاستعمال العقلاني للمواد الطاقوية.
- تطوير منشآت التخزين والتوزيع لضمان تغطية أفضل لحاجات السوق.
- تطبيق القرارات الحكومية قصد التطوير لتخزين الاستراتيجية.
- ضمان صيانة التجهيزات والمنشآت ومعدات النقل التابعة لممتلكاتها.
- الترقية والمشاركة والسهر على تطبيق الضوابط والمعايير. وكذا مراقبة نوعية المواد المسوقة من طرفها.
- تجميع المعلومات الخاصة بالاحتياطات في مجال المواد البترولية قصد التخطيط ولضمان تموين السوق.
- القيام بكل الدراسات المتعلقة بالسوق فيما يخص استعمال واستهلاك المواد البترولية المشاركة والشروع في العمليات التي تساعد على تدعيم الإدماج الاقتصادي.
- التطوير والشروع في العمليات التي تساعد على عمليات المفروض العقلاني للهياكل والوسائل.
- السهر على الشروع في الإجراءات الخاصة بالوقاية والحماية البيئية بالاتصال مع الهيئات المعنية.
- تغطية غايات المستهلكين.
- تطوير العلاقات التجارية بين الوحدات.
- زيادة رأس المال.
- تحقيق هامش الربح.
- استغلال أكبر قدر من العلاقات البشرية.

المطلب الرابع: الضرائب التي تخضع لها مؤسسة نفطال

1. **قسيمة السيارات:** تؤسس قسيمة على السيارات المرقمة في الجزائر وتُفرض هذه القسيمة على كل شخص طبيعي أو معنوي يملك سيارة تخضع للضريبة تُحدد تسعيرة القسيمة ابتداء من سنة سير السيارة.
2. **الضريبة على أرباح الشركات: IBS** هي ضريبة سنوية مباشرة، نسبية وتصريحية، تفرض على الأرباح التي يحققها الأشخاص المعنويون المشار إليهم في المادة 136 من "قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة" تم تأسيس هذه الضريبة بموجب المادة 38 من قانون المالية لسنة 1991م.

3. **الرسم على النشاط المهني: TAP** تم إنشاء الرسم على القيمة المضافة tapفي الأول جانفي 1996 وقد عوض هذا الرسم النظام السابق الذي كان يحتوي الرسم على النشاط الصناعي والتجاري taicو الرسم على النشاط غير تجاريtanc يفرض الرسم على النشاط المهني على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون نشاط صناعي أو تجاري، وهو يحسب على أساس رقم الأعمال الذي يحققه هؤلاء الأشخاص، بغض النظر عن نتيجتهم المحققة.
4. **الضريبة على الدخل الإجمالي :IRG** هي ضريبة مباشرة يتم اقتطاعها مباشرة من دخل الفرد، سواء ثروته أو أمواله محل الضريبة وهي تفرض على الأشخاص الطبيعيين بصفة صريحة وإلزامية ونهائية وبأسلوب العدالة حيث أنها لا تدفع بالتساوي بين المواطنين بل تتناسب مع مداخيلهم ونشاطاتهم الاقتصادية إضافة إلى الوضع العائلي والالتزامات الأخرى وهي ضريبة سنوية ووحيدة وهي تفرض على إجمالي المداخيل التي يحوزها نفس الشخص.
5. **الرسم على القيمة المضافة: TVA** هو ضريبة غير مباشرة وضريبة على الاستهلاك، فهو وسيلة فاعلة ومتميزة تسمح للدولة من رفع إيراداتها، والدفع بعجلة التنمية الاقتصادية، وأداة تمكن الدولة من خلالها في إطار سياستها المالية تحفيز الاستثمار وجذب رؤوس الأموال.
6. **الضريبة البيئية:** تعرف الضريبة البيئية على أنها فريضة الزامية تفرضها الدولة على الملوثين (الافراد والمؤسسات) مساهمة منهم في تغطية نفقاتها في مجال حماية البيئة نتيجة استخدامهم غير الامثل للموارد البيئية والعمل على تلويثها.
7. **الضريبة على القيمة العقارية (المساحة):** هي ضريبة مضافة على القيمة غير المحسنة للأرض. على عكس الضرائب العقارية، تتجاهل هذه الضريبة قيمة المباني والممتلكات الشخصية وغيرها من التحسينات على العقارات. يفضل الاقتصاديون عمومًا فرض ضريبة على قيمة الأراضي لأنها (على عكس الضرائب الأخرى) لا تسبب عدم كفاءة اقتصادية، وتميل إلى تقليل عدم المساواة.

المبحث الثاني: دراسة تطبيقية لأثر العبء الضريبي على الأداء المالي لمؤسسة نفطال

المطلب الأول: عرض القوائم المالية

أولا: عرض الميزانية المالية المفصلة لسنوات الدراسة

الجدول(3-2) يمثل الميزانيات المالية للفترة (2019-2021)

الأصول	2019	2020	2021
الأصول الثابتة	83746560275,84	87430793133,79	83169658190,12
الأراضي	255417138,48	198297155,90	579794417,63
تجهيزات ثابتة مركبة للإنتاج	67221848440,30	70024163342,57	62370220259,39
تجهيزات انتاج أخرى	6404563709,26	6430799792,27	6803156552,56
تجهيزات اجتماعية	4226713194,40	4037597629,52	3783519969,10
استثمارات قيد التنفيذ	5638017793,40	6739935213,53	9632966991,44
الأصول المتداولة	1479648820,53	3160898859,71	3626396532,05
مواد ولوازم	688135815,76	727810588,28	736588368,19
منتجات تامة	39763270,75	28801505,65	29471713,85
مدينو الاستثمارات	669528527,83	861566822,32	841475293,20
ذمم على الزبائن	65471611,92	332553145,96	410071579,90
نقديات	16749594,27	1210166797,50	1608789576,91
مجموع الأصول	85226209096,37	90591691993,50	86796054722,17

الخصوم	2019	2020	2021
الأموال الدائمة	82767320732,18	88536320191,40	84712558473,12
أموال الخاصة	82762873665,27	88530539004,42	84524976582,16
احتياطات	45995163439,93	46006754757,93	30998045222,76
فروق اعادة التقييم	148227219,80	148227219,80	0,00
الأموال الخاصة الأخرى	-118581775,84	-148227219,80	0,00
النتيجة قيد التخصيص	39005422936,70	43932643196,85	54191689091,61
مؤونات الخسائر والتكاليف	36347079,27	337552556,89	546478003,03
فارق المعادلة	-2303705234,59	-1746411507,25	-1211236735,20
الديون طويلة الأجل			
ديون الاستثمارات	4447066,91	5781186,98	187581891,00
الديون القصيرة الأجل	2458888364,19	2055371802,10	2083496249,05
ديون الاستثمارات	1163425229,14	182304598,76	375163781,92
ديون المخزونات	109007095,40	131889101,00	212041386,50
ديون الاستغلال	1186456039,70	1741178102,38	1496291080,63
مجموع الخصوم	85226209096,37	90591691993,50	86796054722,17

من اعداد الطالبين اعتمادا على الملاحق رقم 01-06

ثانيا: عرض الميزانيات المختصرة لسنوات الدراسة

الجدول(3-3) يمثل الميزانيات المختصرة للفترة(2019-2021)

البيان	2019		2020		2021	
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
الأصول الثابتة	83746560275,84	98,26%	87430793133,79	96,51%	83169658190,12	95,82%
أصول متداولة	1479648820,53	1,74%	3160898859,71	3,49%	3626396532,05	4,18%
قيم الاستغلال	727899086,51	0,85%	756612093,93	0,84%	766060082,04	0,88%
قيم قابلة للتحقيق	735000139,75	0,86%	1194119968,28	1,32%	1251546873,10	1,44%
قيم جاهزة	16749594,27	0,02%	1210166797,50	1,34%	1608789576,91	1,85%
المجموع	85226209096,37	100,00%	90591691993,50	100,00%	86796054722,17	100,00%

البيان	2019		2020		2021	
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
الأموال الدائمة	82767320732,18	97,11%	88536320191,40	97,73%	84712558473,12	97,60%
الأموال الخاصة	82762873665,27	97,11%	88530539004,42	97,72%	84524976582,16	97,38%
ديون طويلة الأجل	4447066,91	0,01%	5781186,98	0,01%	187581890,96	0,22%
ديون قصيرة الأجل	2458888364,19	2,89%	2055371802,10	2,27%	2083496249,05	2,40%
المجموع	85226209096,37	100,00%	90591691993,50	100,00%	86796054722,17	100,00%

من اعداد الطالبين اعتمادا على الملاحق رقم 01-06

ثالثا: عرض جدول حسابات النتائج لسنوات الدراسة

الجدول(3-4) يمثل حسابات النتائج للفترة (2019-2021)

البيان	2019	2020	2021
رقم الاعمال	413335,78	526502,71	184597247,53
انتاج مخزن	-995699812,52	-868049505,21	-1106728859,48
انتاج مثبت	656316683,00	412175977,00	637602743,00
اعانات الاستغلال	60730780764,27	68313103308,19	79803757602,95
انتاج السنة المالية	**60391810970,53**	**67857756282,69**	**79519228734,00**
مشتريات مستهلكة	413335,78	526502,71	184412598,81
خدمات خارجية	5675668286,98	8555767424,02	8878439947,55
استهلاك السنة المالية	**5676081622,76**	**8556293926,73**	**9062852546,36**
القيمة المضافة	**54715729347,77**	**59301462355,96**	**70456376187,64**
مصاريف المستخدمين	3198058037,73	3310024084,95	3373316270,67
ضرائب ورسوم	1249555919,20	1351944608,49	1572220906,02
إجمالي فائض الاستغلال	**50268115390,84**	**54639493662,52**	**65510839010,95**
منتجات عملياتية اخرى	139407277,25	83144350,13	66018061,50
اعباء عملياتية أخرى	688070663,65	470189153,80	675334033,87
مخصصات الاهتلاك	10268992498,26	9697716826,40	9877347937,60
استرجاعات على الخسائر	2866450757,52	341657845,36	94406717,25
النتيجة العملياتية	**42316910263,70**	**44896389877,81**	**55118581818,23**
منتوجات مالية	8030058,94	9186182,27	13807990,42
اعباء مالية	92633030,32	104983273,36	126718633,16
النتيجة المالية	**-84602971,38**	**-95797091,09**	**-112910642,74**
النتيجة قبل الضريبة	**42232307292,32**	**44800592787,23**	**55005671175,49**
ضرائب واجبة الدفع	3803907000,30	86109469656,08	9472083741,03
ضرائب مؤجلة	577022644,68	85241520065,70	8658101657,15
النتيجة الصافية	**39005422936,70**	**43932643196,85**	**54191689091,61**

من اعداد الطالبين اعتمادا على الملاحق رقم 07-09

المطلب الثاني: دراسة أثر العبء الضريبي على الأداء المالي لمؤسسة نفطال

أولا: استخراج أثر العبء الضريبي على مردودية المؤسسة

1– أثر العبء الضريبي على المردودية المالية:

تعبر المردودية المالية عن مدى قدرة المؤسسة في الحصول على الأموال من أجل الاستثمار وتجديد وسائل الانتاج، ومن خلال الجدول التالي سنوضح أثر الضريبة على المردودية.

الجدول (3–5) يمثل نسبة المردودية المالية للفترة (2019–2021)

السنوات	البيان	النتيجة الصافية	الأموال الخاصة	المردودية المالية
2019	وجود ضرائب	39005422936,70	82762873665,27	47,13%
	عدم وجود ضرائب	42232307292,32	85989758020,89	49,11%
2020	وجود ضرائب	43932643196,85	88530539004,42	49,62%
	عدم وجود ضرائب	44800592787,23	89398488594,80	50,11%
2021	وجود ضرائب	54191689091,61	84524976582,16	64,11%
	عدم وجود ضرائب	55005671175,49	85338958666,67	64,46%

من اعداد الطالبين اعتمادا على الملاحق

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة المردودية المالية خلال الفترة ما بين 2019 –2021 في ارتفاع مستمر وهذا راجع الى النتيجة المحققة من طرف المؤسسة مما أثر على مردوديتها، والذي يظهر بوضوح خلال سنة 2019 حيث كانت نسبة المردودية المالية في ظل وجود الضريبة 47,13 مقارنة بغياب الضريبة حيث بلغت نسبتها 49,11 أي هناك معدل تغير في قيمة المردودية المالية يقدر ب 1,98 وهذا راجع إلى ارتفاع قيمة النتيجة للمؤسسة في غياب الضريبة، كما نلاحظ أن قيمة المردودية المالية في وجود الضريبة منخفضة مقارنة مع قيمتها في عدم وجود ضرائب مما يدل على أن الضريبة تخفض من مردودية المؤسسة من خلال النتيجة العادية أي كلما كانت نسبة الضريبة مرتفعة كان لها تأثير سلبي على النتيجة لأنها تمتص جزءا من الأرباح السنوية الاجمالية

2– أثر العبء الضريبي على المردودية الاقتصادية:

تعتبر المردودية الاقتصادية بمثابة العائد الذي يحقق التنمية الاقتصادية للمؤسسة، وفي الجدول التالي سنوضح أثر الضريبة على المردودية.

الجدول(3-6) يمثل نسبة المردودية الاقتصادية للفترة(2019-2021)

السنوات	البيان	النتيجة الاستغلال	مجموع الأصول	المردودية الاقتصادية
2019	وجود ضرائب	42316910263,70	85226209096,37	%49,65
	عدم وجود ضرائب	43566466182,90	85226209096,37	%51,12
2020	وجود ضرائب	44896389877,81	90591691993,50	%49,56
	عدم وجود ضرائب	46248334486,30	90591691993,50	%51,05
2021	وجود ضرائب	51118581818,23	86796054722,17	%58,90
	عدم وجود ضرائب	52690802724,25	86796054722,17	%60,71

من اعداد الطالبين اعتمادا على الملاحق

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع في نسبة المردودية الاقتصادية في حالة عدم وجود الضرائب مقارنة مع وجود الضرائب خلال فترة ما بين 2019-2021، حيث نلاحظ أن معدل التغير في المردودية الاقتصادية محصور بين 1,47% و1,81% خلال نفس الفترة، وعلى العموم فان هذا المؤشر يشير الى أن هناك مردودية اقتصادية جيدة من حيث قدرة ا رأس مال الاقتصادي أي أن كل الأصول قادرة على تحقيق الفائض النقدي في إطار النشاط الاستغلالي

كما نلاحظ أن مختلف الضرائب المتعلقة بدورة الاستغلال، تؤثر على مدخلات المؤسسة ومنها على نتيجة الاستغلال، أي أنه كلما ارتفعت قيمة الضرائب التي تكون على مدخلات المؤسسة انخفضت قيمة المردودية الاقتصادية والعكس صحيح.

ثانيا: استخراج أثر العبء الضريبي على مؤشرات التوازن المالي في المؤسسة

1– أثر العبء الضريبي على رأس المال العامل:

يعتبر رأس المال العامل مؤشر على الاستقرار المالي للمؤسسة ويحسب وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل=الأموال الدائمة–الأصول الثابتة

وفي الجدول التالي سنوضح أثر الضريبة على رأس المال العامل

الجدول(3–7) يمثل قيمة رأس المال العامل في وجود الضريبة وعدم وجودها

السنوات	البيان	النتيجة الصافية	الأموال الخاصة	المردودية المالية
2019	وجود ضرائب	82767320732,18	83746560275,84	-979239543,66
	عدم وجود ضرائب	83015963439,93	83746560275,84	-730596835,91
2020	وجود ضرائب	88536320191,40	87430793133,79	1105527057,61
	عدم وجود ضرائب	89012305130,10	87430793133,79	1581511996,31
2021	وجود ضرائب	84712558473,12	83169658190,12	1542900283,00
	عدم وجود ضرائب	85191298289,21	83169658190,12	2021640099,09

من اعداد الطالبين اعتمادا على الملاحق

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن رأس المال خلال سنة 2019 سالب وهذا راجع لعدم احترام المؤسسة قاعدة التوازن المالي حيث اعتمدت المؤسسة في تمويل أصولها الثابتة بموارد قصيرة الأجل، في هذه الحالة المؤسسة تجد صعوبات على المدى القصيرة مما يجعلها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها. نلاحظ انخفاض في قيمة راس المال العامل في حالة عدم وجود الضريبة مقارنة بقيمته في حالة وجود الضريبة.

وبالنسية للفترة 2020–2021 نلاحظ أن رأس المال موجب دليل على احترام المؤسسة مبدأ التوازن المالي مما يدل على أن المؤسسة تمتلك هامش أمان بالإضافة الى قدرتها على تغطية كامل اصولها عن طريق الاموال الدائمة مما يعطي صورة جيدة عن توازن المؤسسة ماليا على المدى الطويل وبمقارنة رأس المال العامل في حالة وجود الضريبة وفي حالة عدم وجودها نلاحظ انخفاض في قيمة رأس المال العامل الا أن هذا الانخفاض لم يؤثر بشكل سلبي على التوازن المالي للمؤسسة.

2- أثر العبء الضريبي على احتياجات رأس المال العامل:

احتياجات رأس المال العامل=قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق–ديون قصيرة الأجل

الجدول(3–8) يمثل قيمة احتياجات رأس المال العامل في وجود الضريبة وعدم وجودها

السنوات	البيان	قيم الاستغلال	قيم قابلة لتحقيق	ديون قصيرة الأجل	احتياجات راس المال
2019	وجود ضرائب	727899086,51	735000139,75	2458888364,19	-995989137,9
	عدم وجود ضرائب	68834086,21	735000139,75	2458888364,19	-1655054138
2020	وجود ضرائب	756612093,93	1194119968,28	2055371802,10	-104639739,9
	عدم وجود ضرائب	736572243,93	1194119968,28	2055371802,10	-124679589,9
2021	وجود ضرائب	766060082,04	1251546873,10	2083496249,05	-65889293,91
	عدم وجود ضرائب	746059082,04	1251546873,10	2083496249,05	-85890293,91

من اعداد الطالبين اعتمادا على الملاحق

من خلال الجدول نلاحظ ان قيمة احتياج راس المال العامل خلال الفترة ما بين 2019–2021 سالب وهذا يعني أن المؤسسة ليست بحاجة إلى مصادر طويلة الاجل لتمويل نشاطها، حيث نلاحظ انخفاض لقيمة الرأس العامل خلال سنة 2019 بقيمة 65906500,1 وهذا لأن الضريبة أثرت بشكل ايجابي على الديون قصيرة الاجل لأنها خفضت من قيمة احتياجات رأس المال العامل وهذا راجع إلى الوفرات الضريبية التي حققتها من خلال الديون. حيث ان قيمة الديون قصيرة الاجل تغطي الاصول المتداولة وهذا راجع الى زيادة الموارد المالية للمؤسسة.

وما تشير اليه هذه القيم الموضحة في جدول تبين أن المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل

3– أثر العبء الضريبي على الخزينة:

تعتبر الخزينة ذلك الجزء من رأس المال العامل الذي يستخدم في تمويل العجز في احتياجات رأس المال العامل وفي الجدول التالي أثر الضريبة على الخزينة

الخزينة= رأس المال العامل –احتياجات رأس المال العامل

الجدول(3–9) يمثل قيمة الخزينة في وجود الضريبة وعدم وجودها

السنوات	البيان	راس المال العامل	احتياجات راس المال العامل	الخزينة
2019	وجود ضرائب	-979239543,66	-995989137,93	16749594,27
	عدم وجود ضرائب	-730596835,91	-1655054138,23	924457302,32
2020	وجود ضرائب	1105527057,61	-104639739,89	1210166797,50
	عدم وجود ضرائب	1581511996,31	-124679589,89	1706191586,20
2021	وجود ضرائب	1542900283,00	-65889293,91	1608789576,91
	عدم وجود ضرائب	2021640099,09	-85890293,91	2107530393,00

من اعداد الطالبين اعتمادا على الملاحق

نلاحظ من خلال الجدول، فقد قدرت قيمة الخزينة خلال السنوات الثلاثة على التوالي 16749594,27دج سنة 2019، 1210166797,50دج خلال سنة 2020 ،1608789576,79دج خلال سنة 2021 وعلى العموم مؤشر الخزينة خلال السنوات الثلاث كان ايجابيا، حيث كانت كل القيم موجبة، مما يدل على وجود فائض في المؤسسة يمكنها استغلاله في تقليص من حجم الديون الموردين.

كما نلاحظ أيضا في وجود وعدم وجود الضريبة خلال الفترة ما بين 2019–2021 أن رأس المال العامل أكبر من احتياجات راس المال العامل وهذا يدل على أن المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل لهذا يجب على المؤسسة عدم تجميد الأموال التي تعود على المؤسسة بالفوائد الكبيرة عند استثمارها.

خلاصة:

تعتبر مؤسسة نفطال المؤسسة الوطنية الرائدة في مجال انتاج وتوزيع المنتجات البترولية والتي دائما تسعى الحفاظ على مكانتها واستمراريتها في السوق وذلك من خلال التسيير الجيد وكفاءة في استغلال لمواردها الذي ينعكس بصورة جيدة على الأداء المالي.

من خلال الدراسة التطبيقية لأثر العبء الضريبي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية والتركيز على المردودية الاقتصادية والمالية ومؤشرات التوازن لمؤسسة نفطال للفترة(2019-2021)، حيث قمنا بتقديم المؤسسة محل الدراسة الممثلة في شركة الوطنية نفطال وعرض القوائم المالية المفصلة ومختصرة قمنا باستخراج أثر العبء الضريبي على مؤشرات التوازن المالي وأثره على المردودية الاقتصادية والمالية للمؤسسة.

تبين لنا من خلال دراسة المؤشرات المالية أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل وأنها تعتمد على القروض طويلة ومتوسطة الأجل لتمويل أصولها.

للعبء الضريبي أثر سلبي ومحدود على الأداء المالي للمؤسسة من خلال تأثيره على المردودية المالية أي تخفيضها من خلال النتيجة الصافية والتأثير على المردودية الاقتصادية وتخفيضها من خلال تأثير على نتيجة الاستغلال

وفي الأخير يمكننا القول أنه هناك عوامل أخرى يمكنها التأثير على مردودية المؤسسة بخلاف الضرائب وبالرغم عن ذلك تبقى الضرائب كتكاليف تؤثر سلبا على الأداء المالي للمؤسسة

خاتمة

من خلال دراستنا لموضوع أثر العبء الضريبي على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، والاجابة على الاشكالية المطروحة حصرنا أهم ما يتعلق بهذا الموضوع من جانبيه النظري والتطبيقي، فيما يخص الجانب النظري ممثلا في الفصل الأول بعنوان العبء الضريبي والفصل الثاني يتمثل في الأسس النظرية للأداء المالي، أما الفصل الثالث فكان على شكل دراسة حالة للمؤسسة خلال الفترة (2019-2021).

حيث تم تسليط الضوء في الجزء النظري على أهم المفاهيم حول الضريبة والعبء الضريبي وطرق قياسه مرورا بتعريف الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية والعوامل المؤثرة فيه، إضافة الى التركيز على المردودية الاقتصادية والمالية ومؤشرات التوازن المالي

وبعد عرض الجانب النظري والتطبيقي من الدراسة سنتطرق الى أهم النقاط التي تضمنتها الدراسة ومحاولة اختبار صحة الفرضيات اضافة الى النتائج والتوصيات.

1. اختبار صحة الفرضيات:

لقد تمكنا من الدراسة وتحليل المعطيات من اختبار الفرضيات الوصول الى النتائج التالية:

الفرضية الأولى: لقد نصت الفرضية على أنه يعبر عن العبء الضريبي بنسبة الضرائب لمحل الربح المحقق واثبتت الفرضية صحتها حيث أن معدل العبء الضريبي يرتفع بارتفاع الأرباح المحققة خلال السنة وينخفض بانخفاض هذه الأخيرة.

الفرضية الثانية: تمحورت هذه الفرضية حول وجود علاقة عكسية بين العبء الضريبي والأداء المالي، حيث اتضح لنا من خلال الجانب التطبيقي صحة الفرضية. بحيث كلما ارتفع معدل العبء الضريبي أثر بشكل عام على الأداء المالي وبشكل خاص على المردودية.

الفرضية الثالثة: من خلال دراستنا صحة الفرضية والممثلة في وجود أثر للعبء الضريبي على مردودية المؤسسة، تبين لنا من خلال الدراسة أن للعبء الضريبي تأثير سلبي على مردودية المؤسسة حيث ظهر تأثير العبء على المردودية الاقتصادية من خلال تأثير على نتيجة الاستغلال وعلى المردودية المالية من خلال تأثير على النتيجة الصافية وقرار الاستثمار والتمويل.

2. نتائج الدراسة:

الجانب النظري للدراسة: من خلال الدراسة النظرية توصلنا للنتائج التالية:

- يعتبر الأداء المالي بالنسبة للمؤسسة المرآة العاكسة لوضعيتها المالية ومكانتها في السوق، فهو ناتج عن مدى فاعلية المؤسسة في استغلال مواردها وامكانيتها؛
- يعتبر التحليل المالي وسيلة جد ضرورية من أجل اتخاذ القرارات وتحقيق الأهداف المستقبلية، كما يبين الحالة المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة؛
- للعبء الضريبي آثار سلبية على مردودية المؤسسة بسبب ما تخلفه الاقتطاعات الضريبية المفروضة؛
- الضرائب سلاح ذو حدين، من جهة هي تعتبر الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها الدولة في تمويل الخزينة العامة من أجل تغطية نفقاتها، ومن جهة تعتبر عبء على المؤسسات والمكلفين يدفعونها جبرا مساهمة في تمويل الخزينة؛

الجانب التطبيقي للدراسة: من خلال دراستنا التطبيقية توصلنا الى:

- تعتبر المؤسسة الوطنية نفطال من المؤسسات الرائدة في مجال انتاج وتوزيع الغاز المميع
- للضرائب تأثير سلبي على الأداء المالي بشكل عام وعلى المردودية بشكل خاص.
- تعتبر المردودية من أهم المؤشرات التي تقيس الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.
- وجود علاقة عكسية بين العبء الضريبي والمردودية.
- يعبر عن العبء الضريبي بنسبة الاقتطاع من الربح المحقق.

3. الاقتراحات والتوصيات:

نحاول فيما يلي تقديم بعض توصيات واقتراحات:

- ضرورة متابعة الوضعية المالية للمؤسسة وذلك من أجل الرفع من مردوديتها.
- الاهتمام بالتسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية حتى يتسنى لهم التخفيض في العبء الضريبي من خلال الاستغلال الجيد لمختلف القوانين والتشريعات الجبائية.
- تقديم تسهيلات الجبائية من طرف المشرع من أجل تخفيف العبء الضريبي على المؤسسات من خلال تخفيض معدلات الضرائب

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

✓الكتب

1. احمد عبد السلام علام، "**المالية العامة**"، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر 2012.
2. أعاد حمود القيسي، "**المالية العامة والتشريع الضريبي**"، الطبعة الثامنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
3. جليل كاظم مدلول العارضي، "**الإدارة المالية المتقدمة مفاهيم نظرية وتطبيقات عملية**"، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
4. حامد عبد المجيد دراز، "**النظم الضريبية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002-2003.
5. حمد محمود الخطيب، "**الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**"، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
6. حمود رابحي، "**الأنيس في التسيير المالي والمحاسبي**"، دار نوميديا للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر.
7. حميد بوزيدة، "**جباية المؤسسات**"، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2007.
8. رضا خلاصي، "**شذرات النظرية الجبائية**"، بدون طبعة، دار الهومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
9. زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، "**التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر.
10. سمير الشاعر، "**المالية العامة والنظام المالي الإسلامي**"، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2011.
11. سمير صلاح الدين حمدي، "**المالية العامة**"، الطبعة الأولى، منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان، 2015.
12. شعيب شنوف، "**التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS**"، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
13. عادل أحمد حشيش، "**أساسيات المالية العامة**"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1992.

14. عادل فليح العلي، "**المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**"، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
15. عبد الغفور إبراهيم أحمد، "**مبادئ الاقتصاد والمالية العامة**"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
16. عبد المجيد قدي، "**المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003.
17. علاء فرحان طالب، إيمان شيحات المشهداني، "**الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**"، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
18. علي زغدود، "المالية العامة"، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005.
19. فؤاد توفيق، "**محاسبة ضريبية**"، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.
20. محمد خصاونة، "**المالية العامة النظرية والتطبيق**"، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
21. محمد عباس بدوي، أميرة براهيم عثمان، فؤاد السيد مليجي، "**محاسبة ضريبية**"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2001.
22. محمد عباس محرزي، "**مدخل إلى الجباية والضرائب**"، دار النشر itcis، عين البنيان، الجزائر، 2010.
23. مفلح محمد عقل، "**مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**"، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2006.
24. نعيم نمر داوود، "**التحليل المالي دراسة نظرية وتطبيقية**"، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الاردن،2012.

✓ **الأطروحات والمذكرات العلمية**

1. بوطغان حنان، "**تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية**"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير والعلوم الاقتصادية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر 2007.
2. شذري معمر سعاد، "**دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة سونلغاز**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير فرع مالية مؤسسة، بومرداس، الجزائر، 2009.

3. عقبي حمزة، "**انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدمجة في السوق المالي**"، رسالة دكتوراه تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017.
4. عكوش محمد أمين، "**أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على المردودية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية (دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن، مؤسسة مدبغة ومراطة رويبة)**"، رسالة ماجيستر، فرع محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر 3، الجزائر،2011.
5. محمد حمر العين، "**أثر الضريبة على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، أطروحة دكتوراه، كليه العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2019.
6. نوبلي نجلاء، "**استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى بسكرة**"، رسالة دكتوراه تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015.
7. يحي لخضر، "**دور الامتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى بسكرة**"، رسالة ماجستير، علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2007.

✓ **المجلات العلمية**

1. بوبكر نبق، "**أثر العبء الضريبي على الجباية العادية في النظام الضريبي الجزائري–الضرائب المباشرة نموذج**"، مجلة الدراسات، العدد الاقتصادي 01.
2. تانيا قادر عبد الرحمن، "**دور التحليل المالي في تشخيص عوامل القوة والضعف في القوائم المالية للشركات المقترضة عند اتخاذ القرار الائتماني المصرفي دراسة تطبيقية في مجموعة من المصارف المختارة في مدينة كركوك**"، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية"، المجلد8، العدد26، جامعة تكريت كلية الادارة والاقتصاد، العراق، 2012.
3. حمد العيفة وآخرون، "**أثر تغير سعر الصرف على المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مطاحن عمر بن عمر**"، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد 12، مركز الحكمة للبحوث والدراسات، الجزائر، نوفمبر 2018.
4. حنان صالح مهدي الخطيب، هاشم علي هاشم، "**استخدام المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للشركات النفطية (دراسة حالة في شركة نفط البصرة)**"، مجلة العلوم الإنسانية العربية، المجلد 3 العدد 01 مؤسسة الشرق الأوسط للنشر العلمي، الأردن، 2022/03/06.

5. خلد حمزة، محمد عبد الواحد، "**تقييم الأداء المالي باستخدام بعض مؤشرات الربحية والسوق دراسة حالة**"، مجلة الرافدين، العدد 39، كلية الرافدين، العراق، 2016.

6. سرين قطاع، على جيش، "**أثر نظام المعلومات المحاسبية الإلكتروني على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 22، جامعة البويرة، الجزائر.

7. سعداوي مراد وآخرون، "**مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة سونلغاز الأغواط 2017–2018**"، مجلة المعيار، المجلد 11، العدد 4، جامعة أحمد بن يحي الونشريسي، تيسمسيلت، الجزائر، 2020.

8. سليم مجلخ، وليد بشيشي، "**تأثير الضريبة على أرباح الشركات على المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية (دراسة تطبيقية على مؤسسة الحصى الجزائر للفترة 2010–2016)**"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 15، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2019/09/08.

9. شعباني لطفي، تبة سومية، "**تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة من خلال التحليل المالي وفق معايير الابلاغ المالي الدولية**"، مجلة المنارة للدراسات الاقتصادية، العدد الثالث، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، مارس 2018.

10. عبد الرؤوف عز الدين، صابر بوعوينة، "**أدوات قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية ومدى مساهمتها في التنبؤ بفشلها المالي مع تطبيق لنموذج ألتمان في مؤسسة تواب**"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد 12، العدد 1، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2021.

11. عبد الفتاح سعيد السرطاوي، عادل عيسى حسان، "**التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي لشركات المساهمة الصناعية في فلسطين دراسة حالة شركة الأدوية المدرة في بورصة فلسطين للفترة ما بين 2010–2017**"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 04، العدد 02، جامعة المسيلة، الجزائر، 2019/12/26.

12. العربي دغموش، نوال جغلوف ثلجة، "**محاولة تقيم الضغط الجبائي في المؤسسة الاقتصادية**"، مجلة الاقتصاد والمجتمع، مخبر المغرب الكبير، العدد الثاني، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2004.

13. عمارة بن حميدة، منصر الياس، "**تأثير قرار التمويل على مردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة مؤسسة حضنه حليب بالمسيلة للفترة(2015–2018)**"، مجلة العلوم الادارية والمالية، مجلد 5، العدد الثاني، جامعة البويرة، (الجزائر)، 2021.

14. مصطفى سلام عبد الرضا وآخرون، "**المخاطر الائتمانية وأثرها في ربحية الخدمات المصرفية الإسلامية**"، مجلة جامعة بابل للعلوم البحتة والتطبيقية، المجلد 01، العدد 06، جامعة بابل، 2019.
15. هيفاء سعيد الحداد، مقبل علي أحمد علي، "**تقويم كفاءة الأداء المالي باستخدام البيانات والمؤشرات المالية**"، مجلة تنمية الرافدين، العدد 80، جامعة الموصل، العراق، 2007.
16. ورنيسة مريم، حنفري خيضر، "**فعالية المؤشرات الحديثة للأداء المالي في تحديد الملاءة المالية للمؤسسات الصناعية**"، مجلة المستقبل الاقتصادي، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، العدد السادس، الجزائر.

✓ **الملتقيات والمدخلات**

1. بن نذير نصر الدين، شملال أيوب، "**مداخلة للمشاركة في المؤتمر الوطني حول مراقبة التسيير كألية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع**"، جامعة البليدة، الجزائر، 2017/4/24.
2. الوليد طلحة، "**العبء الضريبي**"، صندوق النقد العربي، سلسلة موجز سياسات، العدد 09، ديسمبر 2019، **www.AMF.org**.

ثانيا: المراجع الأجنبية

1. k.chiha, "**gestion et stratégie financièr**", 2 édition distribution Houma, Bouzaréah, Alger, 2006.
2. Peter Birch Sorensen, "**Estimating Effective tax rates on corporate income**", Département of economics, University of Copenhagen, november,2008**https**://**dors**.**dk**/.

الملاحق

الملحق رقم 01

Unité : 714 DISTRICT GPL TIARET

BILAN STRUCTURE

ACTIFS	Montants brut	amortissements	net 2019
Immobilisations corporelles	**83746560275,84**		**83746560275,84**
terrains	255417138,48		255417138,48
Équipement fixe installé pour la production	67761524647,73	539676207,43	67221848440,30
Autres équipements de production	6447546922,95	42983213,69	6404563709,26
équipements sociaux	4226713194,40		4226713194,40
Investissements en cours	5638017793,40		5638017793,40
Actifs courants	**1479648820,53**		**1479648820,53**
Matiéres et fournitures	933280270,09	245144454,33	688135815,76
produits finis	192118067,97	152354797,22	39763270,75
autre comptes débiteurs ou créditeurs	775817436,50	106288908,67	669528527,83
Clients et comptes rattachés	65471611,92		65471611,92
Banque, établissements financiers et assimilés	16749594,27		16749594,27
Total	**86312656677,71**	**108644758 1,34**	**85226209096,37**

الملحق رقم 02

PASSIFS	2019
CAPITAUX PERMANENTS	82767320732,18
CAPITAUX PROPRES	82762873665,27
Réserves	45995163439,93
Ecart de réévaluation	148227219,80
Autre CAPITAUX PROPRES	-118581775,84
Résultat	39005422936,70
Autres provisions pour charges	36347079,27
Ecart d'équivalence	-2303705234,59
Dettes à long terme	4447066,91
Dettes sur investissements	4447066,91
Dettes à court terme	2458888364,19
Dettes sur investissements	1163425229,14
Dettes sur stocks	109007095,40
Dettes sur exploitation	1186456039,70
Total	85226209096,37

الملحق رقم 03

Unité : 714 DISTRICT GPL TIARET

BILAN STRUCTURE

Actifs	Montants brut	amortissements	net 2020
Immobilisations corporelles	**87430793133,79**		**87430793133,79**
terrains	198297155,90		198297155,90
Équipement fixe installé pour la production	70564839550,00	540676207,43	70024163342,57
Autres équipements de production	6463383005,96	32583213,69	6430799792,27
équipements sociaux	4037597629,52		4037597629,52
Investissements en cours	6739935213,53		6739935213,53
Actifs courants	**3160898859,71**		**3160898859,71**
Matiéres et fournitures	1048955042,61	321144454,33	727810588,28
produits finis	124156302,87	95354797,22	28801505,65
autre comptes débiteurs ou créditeurs	1229855730,99	368288908,67	861566822,32
Clients et comptes rattachés	332553145,96		332553145,96
Banque, établissements financiers et assimilés	1210166797,50		1210166797,50
Total	**91949739574,84**	**1358047581,34**	**90591691993,50**

الملحق رقم 04

PASSIFS	2020
CAPITAUX PERMANENTS	88536320191,40
CAPITAUX PROPRES	88530539004,42
Réserves	46006754757,93
Ecart de réévaluation	148227219,80
Autre CAPITAUX PROPRES	-148227219,80
Résultat	43932643196,85
Autres provisions pour charges	337552556,89
Ecart d'équivalence	-1746411507,25
Dettes à long terme	5781186,98
Dettes sur investissements	5781186,98
Dettes à court terme	2055371802,10
Dettes sur investissements	182304598,76
Dettes sur stocks	131889101,00
Dettes sur exploitation	1741178102,38
Total	90591691993,50

الملحق رقم 05

Unité : 714 DISTRICT GPL TIARET

BILAN STRUCTURE

ACTIFS	Montants brut	amortissements	net 2021
Immobilisations corporelles	**83169658190,12**		**83169658190,12**
terrains	579794417,63		579794417,63
Équipement fixe installé pour la production	63009896466,82	639676207,43	62370220259,39
Autres équipements de production	6858139766,25	54983213,69	6803156552,56
équipements sociaux	3783519969,10		3783519969,10
Investissements en cours	9632966991,44		9632966991,44
Actifs courants	**3626396532,05**		**3626396532,05**
Matiéres et fournitures	859732822,52	123144454,33	736588368,19
produits finis	131826511,07	102354797,22	29471713,85
autre comptes débiteurs ou créditeurs	1087764201,87	246288908,67	841475293,20
Clients et comptes rattachés	410071579,90		410071579,90
Banque, établissements financiers et assimilés	**1608789576,91**		1608789576,91
Total	**87962502303,51**	**1166447581,34**	**86796054722,17**

الملحق رقم 06

PASSIFS	2021
CAPITAUX PERMANENTS	84712558473,12
CAPITAUX PROPRES	**84524976582,16**
Réserves	30998045222,76
Ecart de réévaluation	0,00
Autre CAPITAUX PROPRES	0,00
Résultat	54191689091,61
Autres provisions pour charges	546478003,03
Ecart d'équivalence	-1211236735,20
Dettes à long terme	**187581891,00**
Dettes sur investissements	187581891,00
Dettes à court terme	**2083496249,05**
Dettes sur investissements	375163781,92
Dettes sur stocks	212041386,50
Dettes sur exploitation	1496291080,63
Total	**86796054722,17**

الملحق رقم 07

destignation	2019	2018
Ventes et produits annexes	413335,78	847263,73
Variation stocks produits finis et en cours	-995699812,52	-140280600,85
Fabrication éprouvée	656316683,00	247608920,00
Subvention d'exploitation	60730780764,27	9109462320,58
1-PRODUCTION DE L'EXERCICE	**60391810970,53**	**9217637903,46**
Achat consommés	413335,78	847263,73
Service extérieurs et consommation	5675668286,98	782559620,36
2-CONSOMMATION DE L'EXERCICE	**5676081622,76**	**783406884,09**
3-VALEUR AJOUTER D'EXLOITATION	**54715729347,77**	**8434231019,37**
Charges de personnel	3198058037,73	134806600,86
Impôts, taxes et versement assimilés	1249555919,20	1358646828,30
4-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	**50268115390,84**	**6940777590,21**
Autres produits opérationnels	139407277,25	1483432321,22
Autres charges opérationnelles	688070663,65	4755161442,25
Dotations aux amprtissements, provisions et pertes de vale	10268992498,26	101234685,03
Reprises sur pertes de valeur et provisions	2866450757,52	3874623686,85
5-RESULTAT OPERATIONNEL	**42316910263,70**	**7442437471,00**
Produits financiers	8030058,94	9141169,83
Charges financiers	92633030,32	103745636,21
6-RESULTAT FINANCIER	**-84602971,38**	**-94604466,38**
7-RESULTAT ORDINAIRES AVANT IMPOTS	**42232307292,32**	**7347833004,62**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	3803907000,30	668652803,42
Impôts différés(variation) sur resultats ordinaires	577022644,68	100665312,16
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	0,00	0,00
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	0,00	0,00
8-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	**39005422936,70**	**6779845513,36**
9-RESULTAT NET DES ACTIVITES EXTRAORDINAIRES	**0,00**	**0,00**
10-RESULTAT NET	**39005422936,70**	**6779845513,36**

الملحق رقم 08

destignation	2020	2019
Ventes et produits annexes	526502,71	413335,78
Variation stocks produits finis et en cours	-868049505,21	-995699812,52
Fabrication éprouvée	412175977,00	656316683,00
Subvention d'exploitation	68313103308,19	60730780764,27
1-PRODUCTION DE L'EXERCICE	**67857756282,69**	**60391810970,53**
Achat consommés	526502,71	413335,78
Service extérieurs et consommation	8555767424,02	5675668286,98
2-CONSOMMATION DE L'EXERCICE	**8556293926,73**	**5676081622,76**
3-VALEUR AJOUTER D'EXLOITATION	**59301462355,96**	**54715729347,77**
Charges de personnel	3310024084,95	3198058037,73
Impôts, taxes et versement assimilés	1351944608,49	1249555919,20
4-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	**54639493662,52**	**50268115390,84**
Autres produits opérationnels	83144350,13	139407277,25
Autres charges opérationnelles	470189153,80	688070663,65
Dotations aux amprtissements, provisions et pertes de vale	9697716826,40	10268992498,26
Reprises sur pertes de valeur et provisions	341657845,36	2866450757,52
5-RESULTAT OPERATIONNEL	**44896389877,81**	**42316910263,70**
Produits financiers	9186182,27	8030058,94
Charges financiers	104983273,36	92633030,32
6-RESULTAT FINANCIER	**-95797091,09**	**-84602971,38**
7-RESULTAT ORDINAIRES AVANT IMPOTS	**44800592787,23**	**42232307292,32**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	86109469656,08	3803907000,30
Impôts différés(variation) sur resultats ordinaires	85241520065,70	577022644,68
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	0,00	0,00
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	0,00	0,00
8-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	**43932643196,85**	**39005422936,70**
9-RESULTAT NET DES ACTIVITES EXTRAORDINAIRES	**0,00**	**0,00**
10-RESULTAT NET	**43932643196,85**	**39005422936,70**

الملحق رقم 09

Destignation	2020	2021
Ventes et produits annexes	526502,71	184597247,53
Variation stocks produits finis et en cours	-868049505,2	-1106728859,48
Fabrication éprouvée	412175977	637602743,00
Subvention d'exploitation	68313103308	79803757602,95
1-PRODUCTION DE L'EXERCICE	**67857756283**	**79519228734,00**
Achat consommés	526502,71	184412598,81
Service extérieurs et consommation	8555767424	8878439947,55
2-CONSOMMATION DE L'EXERCICE	**8556293927**	**9062852546,36**
3-VALEUR AJOUTER D'EXLOITATION	**59301462356**	**70456376187,64**
Charges de personnel	3310024085	3373316270,67
Impôts, taxes et versement assimilés	1351944608	1572220906,02
4-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	**54639493663**	**65510839010,95**
Autres produits opérationnels	83144350,13	66018061,50
Autres charges opérationnelles	470189153,8	675334033,87
Dotations aux amprtissements, provisions et pertes de val	9697716826	9877347937,60
Reprises sur pertes de valeur et provisions	341657845,4	94406717,25
5-RESULTAT OPERATIONNEL	**44896389878**	**55118581818,23**
Produits financiers	9186182,27	13807990,42
Charges financiers	104983273,4	126718633,16
6-RESULTAT FINANCIER	**-95797091,09**	**-112910642,74**
7-RESULTAT ORDINAIRES AVANT IMPOTS	**44800592787**	**55005671175,49**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	86109469656	9472083741,03
Impôts différés(variation) sur résultats ordinaires	85241520066	8658101657,15
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	0	0
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	0	0
8-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	**43932643197**	**54191689091,61**
9-RESULTAT NET DES ACTIVITES EXTRAORDINAIRES	**0**	**0**
10-RESULTAT NET	**43932643197**	**54191689091,61**

الملخص:

تعالج هذه المذكرة أثر العبء الضريبي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية من خلال القيام بممارسات مالية محاسبية بغية تحقيق أهداف الدراسة للفترة 2019 الى غاية 2021، والوصول الى نتائج سليمة تبنى عليها نتائج الدراسة، وبخصوص موضوع دراستنا نتطرق من خلاله لقياس هذا الأثر، توصلنا من خلال دراسة التطبيقية الى أن الأعباء ذات أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية.

ونحاول معرفة مدى تأثير الضرائب على المردودية الاقتصادية والمالية والأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وقد استهدفت الدراسة مؤسسة وطنية اقتصادية متمثلة في مؤسسة نفطال خلال الفترة الممتدة من 2019 الى 2021، وقد بينت نتائج الدراسة وجود أثر سلبي للعبء الضريبي على مردودية المؤسسة الاقتصادية مع وجود عوامل وأعباء أخرى تؤثر على مردودية المؤسسة خارج موضوع الدراسة.

كلمات مفتاحية: العبء الضريبي، الأداء المالي، المردودية، الأرباح، التوازن المالي.

Abstract:

This note deals with the impact of the tax burden on the financial performance of the economic institution by carrying out financial accounting practices in order to achieve the objectives of the study for the period 2019 to 2021, and to reach sound results on which the results of the study are based. During an applied study, the burdens are of great importance to the economic institution.

We are trying to find out the impact of taxes on the economic and financial profitability and the financial performance of the economic institution. The study targeted a national economic institution, Naftal, for the period 2019 to 2021. The results of the study showed a negative impact of the tax burden on the economic profitability of the institution, with the presence of other factors and burdens that affect the profitability of the institution outside the subject of the study.

Key words: tax burden, financial performance, profitability, profits, Financial balance